الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الاسبوعى

(544)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	8
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10
حقوق الإنسان فى العالم	54

مجرمون من الدرجة الأولى.. ناقوس خطر يهدد العائلة السعودية قضاة وحقوقيون: ليس هناك أبشع من تكفير الوالدين والأشقاء واستباحة دمائهم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م
http://www.al-madina.com/node/687343

أحمد النهاري - المدينة المنورة

تحوَّلت قضايا القتل والعنف داخل الأسرة للأسف الشديد إلى «عنوان رئيس» للصحف اليومية ومواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة، وهي ظاهرة غريبة على المجتمع السعودي المعروف بتماسكه الشديد، حيث أشارت تقارير أمنية إلى أن المجتمع شهد خلال العام الماضي نحو 6 قضايا متشابهة كان ضحيتها الأقارب بالدرجة الأولى (الوالدين - الزوجة - الأخوة - العم - الخال)، وكان يتعمد الجاني فيها إلى استدراج الضحية والإجهاز عليه باستخدام الأسلحة النارية أو البيضاء.

«المدينة» رصدت حوادث القتل الواقعة داخل نطاق الأسرة التي حدثت مؤخرًا في المجتمع وردود الأفعال من خلال المختصين ورجال الدين وأساتذة العلوم لتبيان الحقيقة، التي قادت هؤلاء المراهقين إلى ارتكاب هذه الجرائم البشعة في حق ذويهم وأقاربهم بالدرجة الأولى والمجتمع بشكل عام، كما التقت نخبة من خبراء علم النفس والتربويين ورجال الإعلام والقانون لتشخيص الواقع الحالي للمتطرفين والوصول إلى الحلول، التي قد تنجح في العبور بفئة الشباب إلى بر الأمان والحفاظ عليهم من الأفكار والأفعال المنحرفة.

د. الغيث: الحل في إنشاء مركز وطني لمكافحة التطرف

قال قاضي الاستئناف الشيخ الدكتور عيسى الغيث: «كانت البداية باستهداف الأجانب من غير المسلمين، ويعتبرون بأنه لا أمان لهم فضلاً عن اعتقادهم بأن الجزيرة العربية لا يجتمع فيها دينان ثم انتقلوا بعد ذلك إلى تكفير آخرين من رجال الأمن وصولا إلى تكفير كل من يدافع عن الدولة ثم انتقلوا إلى تكفير الأقارب لدرجة تكفير الإخوة والأبناء إلى أن وصلوا مؤخرًا إلى تكفير الأب والأم.»

وأضاف: «لا أعتقد بأن هناك أبشع من تكفير الوالدين واستباحة دمائهم ولا تعد تلك القضايا كقضايا جنائية بل تصنف كقضايا إرهابية استباح فيها المتطرف دم والدته، وهنا يكمن الخلل في تعزيز ثقافة القتل لدى الأقارب ولابد من رصد كل تلك الحوادث والنظر في تطورها إلى هذه البشاعة.»

وأشار إلى أن مكامن الخلل التي ساعدت في تعزيز ثقافة القتل للأقارب تمحورت حول أمرين حيث قال: «أول تلك المكامن يتضمن غياب التحصين وثانيها هوغياب المعالجة» وأضاف: «لم يتمكن البعض من تربية الأبناء بطريقة جيدة على الأفكار والقناعات والعقلانية والتدبر التي تقي الأبناء من أخطار الفكر الداعشي بل اكتفى البعض على التلقين والتقليد بعيدًا عن التساؤل والتدبر كما لم نصل إلى معالجة هذا الوضع بطريقة صحيحة والدليل على ذلك أننا لازلنا نكافح الأفكار المشبوهة بواسطة من هم وقعوا ضحية تلك التيارات وأن لم يبدوتأييدًا كاملًا لها وهذه الطريقة غير منطقية ويجب أن نسارع إلى معالجة الخلل.»

الفوضى الخلاقة

وبيَّن الغيث بأن ما تقوم به تلك الجماعات يكمل منظومة الفوضى الخلاقة التي يعيشها العالم العربي اليوم وقال: «تلك الطريقة في قتل الوالدين لهي دليل على أن هذه المنظومة تشكل خلايا سرطانية تستوجب استئصالها من خلال نزع الأمراض الفكرية الكامنة في عقول البعض ابتداءً من المعلم في المدرسة والقنوات التلفزيونية والإذاعية من جهة وصولاً

إلى الكتب والمراجع التي تحمل هذا الفكر المتطرف كذلك منابر المساجد وحلقات التحفيظ التي يختطفها أصحاب الفكر الديني المتشدد والتي هيأت الفرصة لدعشنة بعض المراهقين الذين لم تتجاوز أعمارهم العقدين.«

لا فراغ تشريعي

وعن التشريعات المنظمة لمحاربة هذا التطرف أكد أنه لا يوجد فراغ تشريعي لمحاربة التطرف ولكن هناك ما قد يكون افضل من التشريعات الحالية والتي تستوجب وضع قوانين لتعزيز الوحدة الوطنية كذلك قوانين لمكافحة التمييز والعنصرية ونحو ذلك كما نحتاج إلى الأهم وهو تطبيق هذه الأنظمة بطريقة اكثر فعالية من خلال الجهات التنفيذية المختصة التي تتابع وترصد مثل هذه النوعية من الجرائم. وطرح الغيث عدة تساؤلات قائلاً: «أين الجهات المختصة عن ضبط المتطرفين الذين يغردون في موقع التواصل تويتر؟ وأين الذي يحيلهم إلى المحاكمة؟، مجددًا دعوته لإنشاء مركز وطني لمكافحة التطرف الفكري وتعزيز الوسطية». واختتم الغيث برسالة وجهها للأسر التي وقع أحد أبنائها ضحيةً للفكر المتطرف قائلًا: «أنتم تسببتم بشكل أو بآخر في وقوع أبنائكم في هذه الأفكار لأنكم لم تحسنوا تربيتهم ولم تحسنوا معالجة أفكارهم بعد ان وقعوا في هذا الأمر فيجب علينا أن نتابع أبناءنا ونناقشهم ونحاورهم ونسعى جاهدين إلى تحصينهم وعدم التغافل عن ذلك والقيام بواجباتنا على أكمل وجه وصولًا إلى إبلاغ الجهات المختصة التي تعالج مثل هذه المواضيع بطريقة حكيمة.«

زين العابدين: مستعدون للتعامل مع جميع الحالات

أكدت الدكتورة سهيلة بنت زين العابدين حماد العضو المؤسس لجمعية حقوق الإنسان بالمملكة أن الجمعية على استعداد تام لاستقبال الشكاوى المتعلقة بحالات العنف التي تقع في محيط الاسرة، وأشارت إلى أن الجمعية تعمل وفق سلسلة من الإجراءات بالتعاون مع الجهات المختصة للحد من ارتكاب تلك النوعية الحوادث والجرائم من خلال بث الرسائل التوعوية الموجهة لكافة شرائح المجتمع.

المناهج الدراسية

ودعت خلال اتصال مع «المدينة» كافة الجهات المختصة الى اعادة النظر فى المناهج الدراسية وخصوصا المواد الدينية بما يتوافق مع توجهات الدولة لوقف الاختراقات الاسرية من قبل التنظيمات المتطرفة وقالت: «لابد من البحث والدراسة المستفيضة لتفادي أسباب تلك الجرائم خصوصا وأن تلك الجماعات الارهابية تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الانترنت للوصول لأكبر عدد من المراهقين واستمالتهم وتجنيدهم لخدمة تلك التيارات.«

وأضافت: يتوجب علينا الإسراع في وضع حلول ناجعة لاحتواء تلك الفئة من المراهقين إلى جانب إعادة النظر في محتوى المناهج الدراسية«

وأشارت إلى ضرورة تفعيل التواصل بين الوالدين والأبناء والبنات ومعرفة المخالطين لهم والتعرف عليهم عن كثب لحماية الجيل الجديد من مخاطر التطرف والجريمة وتعزيز دوائر التواصل بين كافة أفراد الاسرة بأن يضع الوالد ابنه في منزلة الصديق كما تتعامل الوالدة مع ابنتها بمنزلة الصديقة والتخلص من دور الوصاية الذي يقتصر على فرض الأوامر وإصدار العقوبات قد تنفر منا فلذات اكبادنا. ولفتت إلى أن الأنشطة والفعاليات الثقافية والتربوية والرياضية الموجهة لفئة المراهقين أصبحت مخترقة من قبل الجماعات الإرهابية لبث السموم من خلال تحوير الأحاديث النبوية والآيات القرآنية.

وصف قضاة وحقوقيون استهداف الأهل والأقارب لتنفيذ عمليَّات الاغتيال بأنَّه «تطوّر دراماتيكي» لجرائم الفئة الضالة، حيث كانوا يستهدفون في البداية المنشآت والأجانب غير المسلمين المقيمين في المملكة، مشيرين إلى أنَّه ليس هناك أبشع من تكفير الوالدين، والأشقاء، واستباحة دمائهم.

د. القحطاني يدعو وسائل الإعلام والتعليم للمساهمة بتوعية المواطنين

حقوق الإنسان تتوعد من يسيء للآخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالسجن عاماً والغرامة المالية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518310

الرياض - سعيد المبارك

توعدت جمعية حقوق الانسان كل من يتعرض بالاساءة للحياة الشخصية لاي أحد من المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالسجن لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ ألف ريال، جاء ذلك في تغريدتين نشرتهما الجمعية على حسابها الرسمي بتوتير.

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني أوضح أن الجمعية من باب التزامها بنشر الثقافة الحقوقية في المجتمع وتشجيعه على الالتزام بالانظمة والقوانين، قامت بنشر الكتيبات والتغريدات وما في حكمها لمعرفة المجتمع ما قد يترتب على أفعالهم من بعض المخالفات والجرائم التي قد يقعون بها دون علم منهم، وأن الحاجة دعت لنشر توعية بذلك.

وأردف القحطاني أنه أصبح هناك تطبيق لبعض الأحكام من قبل بعض الجهات القضائية، وأن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بدأ لها تنظيم وعقوبات، مؤكداً بأن ظهور وسائل التواصل الحديثة التي وجدت إقبالا شديدا من قبل المجتمع وبالأخص فئة الشباب، مع ظهور نوع من الجرائم التي ترتكب من خلال تلك الوسائل، أصبح الامر يتطلب وجود نظام كنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الذي صدر بقرار ملكي عام 1428هـ.

وتابع القحطاني "البعض لا يعلم أن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بدأ لها تنظيم وعقوبات، وأن الحاجة دعت لإيجاد نشر توعية، لذلك نأمل من قبل الجهات ذات العلاقة ووسائل الإعلام المختلفة والمدارس إيجاد توعية لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، نظراً للإقبال الشديد من قبل الجميع على وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، مما قد يعرض البعض الوقوع في بعض من المخالفات والجرائم وتطبيق العقوبة بحقهم مما قد يؤثر على مستقبلهم وما إلى ذلك."

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قد نشرت على حسابها الرسمي بتوتير تغريدتين، كشفت عن العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل شخص يقوم بالمساس بالحياة الخاصة للأشخاص عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا أو ما في حكمها والتشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات.

في توصيات بحثتها حول الإساءة للأطفال.. د. طيبة لـ «الرياض»: وثيقة لحقوق الطالبات وتعيين أخصائيات للإرشاد النفسي لحماية الطفل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518512

الرياض- عبدالسلام البلوي

طالبت دراسة علمية بشأن الإساءة النفسية للأطفال بتفعيل نظام حماية الطفل، وحث المؤسسات المختلفة في المملكة على توحيد التعاريف لأنواع الإساءة، وتوضيح آلية التبليغ، وتفعيل عمل لجنة حماية الطفل المركزية التي تم إنشاؤها في شوال عام 1426 كلجنة مركزية تنسق في عملها مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمعالجة الموضوعات المتعلقة بالعنف ضد الطالبات والمعلمات والموظفات، وكذلك اللجان الفرعية بإدارات التربية والتعليم والتي تم التوصية بإنشائها لنفس الهدف، وأن يكون من ضمن مهامها دراسة الإساءة النفسية ضد الطالبات من قبل المعلمات أو الإداريات في المدرسة، وعمل كافة التدابير الوقائية والتوعوية والعلاجية والرفع إلى اللجنة المركزية وإصدار وثيقة لتحديد أنواع الإساءات التي يمكن أن تقع على الطالبات في محيط المدرسة، ودور المدرسة وكل العاملين فيها المحدد والواضح في مواجهة الإساءة، وكيفية تبليغ الطالبة، والعقوبات التي تقع على المعلمة في حال إثبات الإساءة .

المجتمع يعزز الأنا في تربية الذكور.. والدراسة تكشف تحسس الأطفال من الاستهزاء

وأوصت الدراسة التي أجرتها د. وفاء محمود طيبة عضو لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بمجلس الشورى بالاستفادة من الأكاديميين والمتخصصين في توعية جميع العاملين والعاملات في القطاع التعليمي بأهمية وتأثير الإساءة النفسية على الطفل، وإقامة الدورات للمعلمات في علم نفس النمو، وحاجات المرحلة العمرية وعلم النفس التربوي والأساليب المثالية لضبط الفصل وعملية التعليم، وغيرها.

وشددت الباحثة على أهمية تعيين أخصائيين نفسين وأخصائيات نفسيات للإرشاد النفسي في المدارس وعدم الاعتماد على المعلمين وغير المتخصصين في هذا المجال، وتفعيل الدور الحقيقي للأخصائية النفسية والمرشدة الطلابية في المؤسسات التعليمية، وذلك يستوجب، زيادة عدد الأخصائيات النفسيات في المدارس .

طلاب يرفضون تسميتهم بـ«الطفل» في استبانة البحث ويستبدلونها بالـ«الرجل» و«البطل»

وطالبت بإصدار وثيقة لحقوق كل من الطالبة والمعلمة والموظفة في المدرسة، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ودعت إلى إجراء المزيد من الدراسات العلمية في هذا المجال.

وتبين نتائج الدراسة التي طبقت على المرحلة الابتدائية -العليا والدنيا -أن أكثر ثلاثة أبعاد من أبعاد الإساءة يتعرض لها أطفال الابتدائية الدنيا هي الإساءة اللفظية ثم الحرمان وبعد ذلك التخويف والاستهزاء على التوالي، أما أطفال الابتدائية العليا فكان أكثر ما تعرضوا له الإساءة اللفظية ثم الحرمان من حقوق مدرسية ثم الضغط على الطفل ونسبته 41.43 في المئة.

وتؤكد الباحثة أن الإساءة اللفظية والحرمان من حقوق مدرسية سلوكيات شائعة في الابتدائية بغض النظر عن عمر الطفل، كما أن التعرض للإساءة النفسية وأبعادها في الصفوف العليا أكبر من طفل الصفوف الدنيا، لأنه أكثر جرأة ومعرفة بالحقوق وبالتالي أكثر تحدياً.

وذكرت الباحثة أنها كتبت على الاستبيان الذي تم توزيعه على الطلبة والطالبات، (استمارة الطفل) كعنوان علوي عن غير قصد إساءة، وقد وجدت عدد من الطلبة وقد شطبوا تلك الجملة، وكتبوا بدلاً منها (استبيان الرجل) أو)استبيان البطل)، الأمر الذي يدل على معاناة الطفل بالفعل من الاستهزاء أو حساسيته الشديدة لذلك السلوك وقد تكون الاثنين معا، فطريقة تربية الطفل الذكر في المجتمع السعودي تعزز الأنا فيه أكثر من الأنثى، مما يجعل الطفل الذكر حساساً لأي سلوك يمس

الأنا لديه ويشعره بالاستهزاء، وبالمقابل قد يعرف المعلم أهمية ذلك ويستخدم أسلوب الاستهزاء أكثر مع الطفل الذكر كنوع من العقاب.

في لقاء مشترك مع إدارة سجون المنطقة

الشرقية.. حقوق النزلاء على طاولة هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4146957

عادل التركي-الدمام

قام وفد من فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية بزيارة إلى إدارة سجون المنطقة، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الهيئة والجهات الحكومية والتعريف بأهمية ما تقوم به الهيئة وإبراز جهودها .

وأوضح مدير فرع الهيئة عبداللطيف بن عادي العتيبي في تصريح لـ «اليوم «أمس أنه جرى خلال الزيارة مناقشة وتبادل الآراء والمقترحات المتعلقة بحقوق النزلاء، مؤكدا أن الهيئة هي الجهة الحكومية المستقلة والمختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، وجرى خلال الزيارة تناول بعض الموضوعات ذات الصِّلة التي تأتي في إطار تعزيز التعاون بين الأجهزة الحكومية بالإضافة إلى العلاقة بعمل الهيئة.

وأشار العتيبي إلى أن الهيئة تعنى بحماية حقوق الإنسان في المملكة وفقاً للمعايير الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء الأحكام الإسلامية، وأضاف: إنه كان في استقبال الوفد مدير عام إدارة سجون المنطقة الشرقية اللواء مساعد بن صلاب الرويلي وعدد من مسؤولي الادارة، وفي ختام الزيارة تم تقديم درع تذكارية لمديرعام السجون بالمنطقة، ورافق مدير عام الفرع خلال اللقاء كل من مدير إدارة الرصد والمتابعة والتحقيق إبراهيم عسيري ومن إدارة العلاقات العامة عيسى الحسينان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحقباني ينتقد أداء مركز تأهيل الخرج

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16535720

الخرج – «الحياة»
وجه وزير العمل والتنمية الاجتماعية مفرج الحقباني بتشكيل لجنة لمراجعة واقع الخدمات المقدمة للنزلاء في مركز التأهيل الشامل للرجال بمحافظة الخرج، التابع للوزارة، بعد ملاحظته سوء الخدمات المقدمة، بعد انتهاء اللجنة من أعمالها، في خطوة تهدف إلى تحسين وتطوير خدمات المركز بالمحافظة.
ووقف الحقباني خلال زيارته التفقدية المفاجئة للمركز الجمعة الماضي على خدمات الرعاية التي يقدمها المركز للنزلاء والنزيلات.
وهنأ النزلاء والنزيلات البالغ عددهم 320 نزيلاً ونزيلة بعيد الفطر، سائلاً الله أن يعيده عليهم بالصحة والعافية.
واستمع خلال الزيارة إلى شرح موسع من القائمين على المركز عن الأقسام والمرافق، وكذلك البرامج المقدمة للنزلاء من الجنسين، داعياً إلى مضاعفة الجهد في سبيل تقديم خدمات نوعية ومميزة للمستفيدين من المركز.
ووعد خلال لقائه النزلاء والنزيلات بتمكينهم من أداء مناسك العمرة، ضمن سلسلة من البرامج التوعوية والاجتماعية التي تقيمها الوزارة للمستفيدين والمستفيدات من خدماتها.كما وجه وزير العمل والتنمية الاجتماعية شكره للإدارة المسؤولة والقائمين على قسم الإناث بالمركز، نظير الخدمات المميزة التي يقدمونها للنزيلات.

«الضمان الصحي" يلزم أصحاب العمل بالوثيقة الموحدة على العاملين لديهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16528636

الرياض - «الحياة»
بدأ «مجلس الضمان الصحي التعاوني» اليوم (الأحد) تطبيق قرار إلزام أصحاب العمل في القطاع الخاص بإبرام وثيقة تأمين صحي موحدة تشمل جميع العاملين لديه وأفراد أسرهم المشمولين بنظام الضمان الصحي التعاوني.
وأوضح الأمين العام للمجلس محمد الحسين ان القرار يأتي في إطار حرص المجلس على اتخاذ التدابير والإجراءات التي تعزز حماية حقوق المؤمن لهم، وتضمن رفع مستوى صناعة سوق التأمين الصحي بشكل عام والقضاء على التأمين غير الحقيقي بشكل خاص، مفيداً بأن صاحب العمل لن يكون بمقدوره إصدار أكثر من وثيقة تأمين صحي للعاملين لديه وأفراد أسرهم، إذ سيُلزم بالتأمين عليهم من خلال وثيقة واحدة فقط.
وتابع الحسين ان القرار سيطبّق على أربعة مراحل بحسب أعداد العاملين لدى صاحب العمل وتكون مدة كل مرحلة ثلاثة أشهر .وسيطبّق على أصحاب العمل الذين يوظّفون 100 عامل فأكثر بدءاً من 10/07/2016، فيما يبدأ تطبيق المرحلة الثانية بتاريخ 10/ 2016/10 على أصحاب العمل ممن يعمل لديهم 50عامل فأكثر. أما المرحلة الثالثة التي تبدأ في

10/01/2017، فتُطبّق على من يوظفون أكثر من 25 عاملاً، وسيختم المجلس تطبيق المشروع على من يعمل لديه 25 فأقل في 2017/04/10.
وشدد الحسين على أن القرار سيطبق على جميع أصحاب الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص، داعياً إلى الالتزام بالضوابط الجديدة بما يحقق حصول المضمون على الرعاية الصحية بالشكل المطلوب.
وأهاب بالمعنيين للاستفادة من قنوات الإتصال والإطلاع بشكل موسع على وثيقة صاحب العمل الموحدة من خلال البوابة الإلكترونية للمجلس(www.cchi.gov.sa) ، أو الإتصال على الهاتف الموحد الرقم 920001177 أو من خلال شبكات التواصل الإجتماعي على «تويتر «و«فايسبوك» و«لينكد إن.cchiksa@ «
وقال الحسين «يمكن لجميع الموظفين والعاملين في القطاع الخاص من سعوديين وغير سعوديين التقدم للمجلس عبر الإتصال بأحد قنواته الرسمية في حال لم يوفّر صاحب العمل التأمين الصحي لهم ولأفراد أسرهم، إذ أن المجلس يقوم بتطبيق الغرامات على أصحاب العمل الذين لم يلتزموا بنظام الضمان الصحي واللائحة التنفيذية.«
وأكد ان المجلس يسعى بشكل دائم لتطوير خدماته بمستوى يواكب التطلعات وبما ينسجم مع رؤيته الريادية في الإشراف والرقابة وتنظيم صناعة سوق التأمين الصحي، موضحاً أن المجلس نظم عدداً من ورش العمل لشركات التأمين وأصحاب العمل للتعريف بالوثيقة الموحدة وآلية تطبيقها.

الحياة
AL HAYAT

ذوو وفيات "تأهيل الدمام" يطالبون بالتحقيق

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16518376

الرياض - الجوهرة الحميد
استنكر ذوو النزيلات المتوفيات في مركز تأهيل الإناث الشامل في الدمام تصريح وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أخيراً على لسان متحدثها خالد أباالخيل، الذي أشار فيه إلى أن الوفيات السبع لم تقع داخل المركز، مبيناً أن السبب في وفاة بناتهم في المستشفى يعود إلى نقلهن إليه وهن في وضع صحي متأزم جداً نتيجة الإهمال، مطالبين في الوقت ذاته بالتحقيق في أسباب الوفاة.
فيما أكد استشاري (فضل عدم ذكر اسمه) أنه كان يشدد على نقل بعض الحالات التي باشرها إلى المستشفى بصفة عاجلة قبل وفاتها، غير أنه لم يتلق استجابة من أحد، وقال: «من الطبيعي أن تتوفى هذه الحالات خارج المركز»! في حين كشف مصدر أن عدد الوفيات سبع حالات حدثت خلال ستة أشهر وهن: (ن.ن) في تاريخ 17-2، (ط.ر) 17-3، (س.خ) 21-3،(أ.ش) 2-5، (ر.ع) 8-6،)م.ع) 10-6، (أ.ر) 5-7.
بدوره، حمّل والد المتوفاة الطفلة سارة الخالدي مركز تأهيل الدمام مسؤولية وفاة ابنته، عاقداً العزم على توكيل محام في القضية، متسائلاً؛ لماذا تنقل ابنتي قبل وفاتها بساعات إلى المستشفى، وهي برفقة عاملة نظافة من الجنسية النيبالية؟ واصفاً جسد ابنته بعد رؤيته لها في المستشفى بالمتقرح، وقال: «لا أبحث عن تعويض مادي، أرغب فقط في كشف الحقيقة حتى لا تتضرر نزيلات أخريات لا ذنب لهن.«
وأضاف» :المركز يطلب من أولياء أمور النزيلات تأمين مستلزماتهن وأدويتهن، بحجة أنهم طلبوا من الوزارة تأمينها ولم يتم الرد عليهم»، موضحا أنه كان يؤمن لابنته جميع مستلزماتها، ولفت في حديثه لـ«الحياة» إلى أن المركز لا يوجد به سوى طبيبة واحدة فقط! وقال وهو في حال مليئة بالأسى والحزن: «كأني سلمت ابنتي للمركز لأجل ذبحها»، مردداً: «ابنتي خصيمة لهم عند الله.«
وفي تغريدات له عبر «تويتر» التي وجهها لمتحدث وزارة التنمية الاجتماعية على خلفية رد الأخيرة حول قضية وفاة النزيلات، قال الخالدي: «إن الحقائق مزيفة وتُوهم المجتمع بعدم وجود كوارث في المركز»، مشيراً في تغريدة أخرى إلى أنه خلال زيارته اليومية للمركز طوال الأعوام الثلاثة الماضية لم يجد شخصاً يمثل الوزارة، واصفاً رد الوزارة بصيغة القسم أنه كذب وتدليس.
من جانبه، أكد والد النزيلة المتوفاة نورة النعيم (25 عاماً) أن المركز لا يسمحون له ولا لأمها البتة بالزيارة، ونعت المكان بالسري الذي لا يعرف ما يجري داخله، وأوضح أن ابنته تعاني من تخلف ذهني، لكنها تستطيع المشي، مشيراً إلى

أن ابنته توفيت جراء إهمال وتقصير المشرفين في المركز، لافتاً إلى أن ابنته ابتلعت شيئاً في فمها أثناء غفلة الحاضنة التي ترعى ثلاث حالات غير ابنته، ما سبب لها اختناقاً، نقلت على إثره المستشفى، وأفاد بأنه لم يبلغ بنقلها إلا في اليوم التالي، وقال: «إن تقرير الوفاة الذي يشير إلى أنها ناتجة من التهاب رئوي مغاير لما حدث لها في الواقع وهو بسبب الإهمال»، مطالباً بالتحقيق في ذلك حتى لا تتكرر الوفيات في المركز.
وكانت »الحياة» نشرت في عدد سابق عن سبع وفيات في مركز تأهيل الإناث في الدمام خلال شهرين على خلفية تصريح استشاري يعمل في المركز منذ أعوام عدة (فضل عدم ذكر اسمه)، الذي شدد فيه مراراً على نقل بعض الحالات بصورة عاجلة لحاجتها إلى تلقي العلاج، لكنه لم يجد أحداً يسمعه، فيما شن والد الطفلة المتوفاة سارة الخالدي هجوماً على المركز، كاشفاً عن عدد من الملاحظات السلبية عليه، أبرزها الإهمال والتقصير وعدم تحمل مسؤولية النزيلات.

ومغردون يوصلون صوت امرأة معنفة لـ«وزارة العمل«
>أثارت قضية المرأة المعنفة التي تتعرض للطرد يومياً من زوجها وفقاً لـ«حاله المزاجية» مغردين كثيرين في تويتر تعاطفاً معها، والتغريد بحالات مماثلة لنساء يعشن في مجتمعنا وهن يتجرعن مرارة وآلام التعنيف بصمت.
وأوضح المغرد تركي الحمد عبر تغريدات له، أنه يرى جارته التي تسكن بجواره (غير سعودية) في منطقة تبوك يومياً تتعرض للتعنيف والطرد من المنزل هي وأطفالها من زوجها المزاجي، مشيراً إلى أن جميع سكان الحي يشهدون بـ«سوء خلق زوجها«، في وقت لا يستطيعون فعل شيء إزاء ذلك.
وأشار إلى أنه على رغم تعرضه لمشكلات ومشاجرات عدة من زوجها الذي جعله عرضة لـ«الذبح»، بحسب قوله جراء تدخله، إذ لم يستطع السكوت أمام مشهد الزوجة التي تقبع أمام المنزل تحت أشعة الشمس هي وأطفالها كالمشردة، وكان هدفه من ذلك إصلاح ذات البين، فيما لم تفعل الشرطة عبر الرقم (1919) شيئاً التي تواصل معها المغرد مراراً، مطالبة المرأة بالاتصال عليها بنفسها، في حين لا تستطيع المرأة أن تتصرف كونها واقعة تحت تهديد زوجها، مبينة أن لديها أوراقاً في المحكمة، ولم يتم فيها شيء! وقال إن الحاجة أجبرتها على الصبر والتحمل، إذ ليس لها أهل في تبوك أو في السعودية وهي من دون عمل.
وكشف في تغريدات أخرى أن وحدة الحماية الاجتماعية للأسرة في تبوك بلغت بالأمر، كما أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصلها صوت المرأة المعنفة عبر مغردين وقررت التدخل في قضيتها بصورة عاجلة.
وقالت المغردة لين: «إن لديها جارة هي الأخرى مطلقة وتعيش مع إخوتها وتتعرض كذلك للتعنيف بالضرب وطردها في الشارع، ما يجعلها تلجأ إليهم، مرجعة سبب المشكلة بينهم إلى المال.«
فيما أشارت المغردة وسن إلى أن لهم جارة تعاني حين عودتها من موعد في مستشفى لابنتها المعوقة من وقوفها أمام باب المنزل ساعات طوال تصل إلى يوم كامل، منتظرة حتى يتبدل مزاج زوجها ويفتح لها الباب.

طالب بالموافقة على استقدام العمالة المنزلية من بنغلاديش

»الشورى" يدرس مع الداخلية والعمل والخارجية معالجة مشاكل الاستقدام ومكاتبها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1517798

الرياض - عبدالسلام البلوي

13

أيَّد مجلس الشورى مشروع الاتفاق بشأن استقدام العمالة المنزلية بين المملكة وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، وطالب عبر لجنة الإدارة والموارد البشرية بالموافقة على المشروع معترضاً على مطالبة البعض بوقف استقدام العمالة المنزلية من بنغلاديش، وأشارت اللجنة إلى أن هذه المطالبات لاتتفق مع وجهة النظر في هذا الشأن لكثرة العمالة البنغلاديشية التي تؤدي فئة كبيرة منها دوراً كبيراً ومهماً، مؤكدةً أن إغلاق الاستقدام من بنغلاديش قد يضطر المملكة إلى الاستقدام من دول تبتعد ابتعاداً كبيراً عن المملكة في المجال العقائدي والاجتماعي.

»العمل» تخطط لتفعيل حماية الأجور وحسابات بنكية تجمعية وافتتاح ملحقيات عمالية في دول الإرسال

وكشفت لجنة الإدارة بأنها تعمل على دراسة ملف الاستقدام بشكل كامل حيث ستدعو مندوبين من وزارات الداخلية والعمل والخارجية وممثلين من مكاتب الاستقدام، وأوضح تقرير للجنة بشأن الاتفاقية ـ حصلت عليه "الرياض" ـ أن عدم تفعيل الاتفاقية لفترة من الزمن يعود لتردد الجانب البنغلاديشي فالأهالي يؤكدون تخوفهم من إرسال بناتهم حسب إفادة وكلاء التوظيف، مشيرةً إلى بروز ملحوظات في كل مرة يعرض فيها اتفاق للاستقدام لا تخرج عن اتهام وتقصير للعمالة أو الدولة المصدرة لها، مقابل إغفال دور المواطن الذي يفترض أن يعطي العامل حقه المادي والمعنوي كاملاً.

توقيع المملكة لاتفاقيات ثنائية تتضمن حفظ حقوق أصحاب علاقة العمل تحظى بإشادة المنظمات الدولية

وحسب إفادة وزارة العمل للجنة الموارد البشرية فمنذ توقيع الاتفاق وفتح الاستقدام من بنغلاديش وصل إلى المملكة 400 ألف و687 عاملة منزلية رغم حداثة التجربة على العاملات البنغلاديشيات.

وأكدت لجنة الموارد أن وزارة العمل تعمل وفق خطة مدروسة لإنهاء ملف أزمة العمالة المنزلية في الاستمرار بفتح أسواق جديدة لإرسال العمالة المنزلية من خلال اتفاقيات ثنائية مع الدول تتضمن حفظ حقوق أصحاب العلاقة، وقد أثنت المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية وغيرهما على المملكة في هذا الشأن مما شجع دول الإرسال على ذلك، كما تقوم وزارة العمل بتوفير قناة الكترونية موحدة تربط جميع الجهات المعنية المسؤولة عن كل مايتعلق بالعمالة المنزلية من خلال إطلاق وتشغيل برنامج العمالة المنزلية "مساند" وتطويره ليكون نواة للتحول الايجابي لخدمات استقدام هذه العمالة.

وتسعى وزارة العمل وفق تقرير إدارية الشورى، إلى تحقيق أهداف على المدى المتوسط تتمثل في تطوير موقع مساند كمنصة الكترونية يستطيع المواطنون من خلالها إنهاء جميع خطوات الاستقدام الكترونياً، وتفعيل برنامج حماية الأجور للعمالة المنزلية، واستحداث سجلات تاريخية لجميع أطراف العلاقة في عملية الاستقدام، وتفعيل الاستفادة من الحساب البنكي التجمعي من خلال الربط الالكتروني المنظم للدفعات المالية المقدمة من خلال البنوك السعودية حيث تصبح تكاليف الاستقدام لدى الحساب التجمعي ثم تقوم وزارة بإيداعها للمكتب على دفعات بحسب إنجازه، إضافة إلى العمل على افتتاح ملحقيات عمالية في دول الإرسال الرئيسية بناء على ماهو معتمد بالهيكل التنظيمي للوزارة.

"صحيفة المدينة" تفتح ملف القتل والعنف داخل الأسرة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م
http://www.al-madina.com/node/687207

أحمد النهاري ـ المدينة المنورة

تحوَّلت قضايا القتل والعنف داخل الأسرة للأسف الشديد إلى «عنوان رئيس» للصحف اليومية ومواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة، وهي ظاهرة غريبة على المجتمع السعودي المعروف بتماسكه الشديد، حيث أشارت تقارير أمنية إلى أن المجتمع شهد خلال العام الماضي نحو 6 قضايا متشابهة كان ضحيتها الأقارب بالدرجة الأولى (الوالدين - الزوجة - الأخوة - العم - الخال)، وكان يتعمد الجاني فيها إلى استدراج الضحية والإجهاز عليه باستخدام الأسلحة النارية أو البيضاء.

»المدينة» رصدت حوادث القتل الواقعة داخل نطاق الأسرة التي حدثت مؤخرًا في المجتمع وردود الأفعال من خلال المختصين ورجال الدين وأساتذة العلوم لتبيان الحقيقة، التي قادت هؤلاء المراهقين إلى ارتكاب هذه الجرائم البشعة في حق ذويهم وأقاربهم بالدرجة الأولى والمجتمع بشكل عام، كما التقت نخبة من خبراء علم النفس والتربويين ورجال

الإعلام والقانون لتشخيص الواقع الحالي للمتطرفين والوصول إلى الحلول، التي قد تنجح في العبور بفئة الشباب إلى بر الأمان والحفاظ عليهم من الأفكار والأفعال المنحرفة.
في البداية أجمع أساتذة الفقه والشريعة على أن تلك الجرائم لا يقبلها عقل أو دين أو منطق واستغل بعض ما سموهم بـ»خوارج العصر الحديث» لتجنيد الشباب من خلال تحوير الآيات والأحاديث النبوية بغير معانيها للوصول إلى تكفير الوالدين والأقارب والمجتمع والدولة ورجالاتها وعلمائها.
استنكر رئيس قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الدكتور سليمان بن سالم السحيمي، جرائم القتل بشكل عام، وخصوصًا التي تقع في نطاق الأسرة ووصفها بالجرائم النكراء المخالفة للعقل والشرع والفطرة التي لا يقدم عليها من يحمل في قلبه ذرة من الإيمان الصحيح أو الفطرة السليمة.
وقال السحيمي: «استحكم الهوى هؤلاء البغاة الذين قال الله فيهم (وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ) وما أوقع هؤلاء على ارتكاب تلك الجرائم إلا انتهاجهما لمنهج تكفير المسلمين الذين ينتج استحلال الدماء بأدنى مخالفة في نظرهم وذلك يتبدع الخوارج بدعًا مخالفة للاسلام ثم يحكمون على مخالفيهم فيه بالردة ويوجب قتلهم بدعوى الولاء والبراء ولو كان المخالف من الأقربين كالوالدين والأبناء والأقارب ويعملون على تحرف الأدلة على غير معانيها حيث يستدلون بقوله تعالى ((لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ)) بل يستدلون على وجوب قتل المسلمين بحجة ردتهم بقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ)) ويقصدون بذلك الكفار من المسلمين المخالفين لهم الذين يعتبرونهم مرتدون في نظرهم الذين يتوجب قتالهم.«
و أضاف: « إن ذلك قد أثر على شبابنا من خلال الفكر المنحرف بأفكار الخوارج الذين حكموا بالكفر على من لا يستحقه من المسلمين وخرجوا على أولياء أمورهم وصاروا شرًا ومحنة على الإسلام والمسلمين ولا يزال الفكر التكفيري يمضي وبقوة أوساط الشباب منذ أن اختلقته.
وأشار السحيمي إلى تبني الجماعات المعاصرة كالقاعدة والدواعش ومثيلاتها لهذا الفكر المنحرف والضال، وقال: «لا يستغرب على من اعتنق فكر الخوارج التدميري ومن ربوا عليه تلك الأفعال فقد قال أحد منظري تلك الجماعات إن أقدر الناس على تنفيذ عمليات الاغتيال أبعدهم عن الشك فيه ومن يمت بقرابه أو صلة رحم أو صداقة من هذا المجرم.
وأردف: «بهذا يُعرف كيف أقدم هؤلاء على قتل والديهم وأقاربهم ولابد من كشف حقيقة هذا المنهج وذلك ببيان ما ورد في الكتابة والسنة من خطورة التكفير والتحذير من الخوارج وأفكارهم كى نحذر الشباب من الوقوع في براثن هذا الفكر، خصوصًا أننا في عصر كثر في التلبيس والتدليس وتسمية الأسماء بغير أسمائها.«
فعل «الخوارج» في ماضي الزمان وحاضره
مواجهة الفكر المنحرف
دعا عضو هيئة التدريس بكلية القرآن في المدينة المنورة الدكتور مسعد الحسيني، كافة العقلاء وذوي المسؤولية الاجتماعية إلى الوقوف صفًا واحدًا في مواجهة الفكر المنحرف من خلال تحليل الأحداث والجرائم الأسرية لمعرفة مسبباتها ودواعيها واقتراح الحلول الناجعة للحد من تكرارها في المجتمع.
وقال لـ»المدينة»: «لا شك بأن تلك الأحداث المؤسفة تعتصر لها القلوب ألمًا ويندى لها الجبين أسفًا ولا نكاد نتصور بشاعتها، ولكنها تعتبر نشازًا ولا تصل إلى حد الظاهرة.«
تاريخ الفكر المنحرف
وأضاف: «نستقرئ من خلال تاريخ الفكر المنحرف وأثاره ما يعرف جيدًا إلى حد التدين بقتل من شهد لهم المعصوم بالجنة، وقد أسهمت ضحالة الثقافة وضعف التدين الحق وانتشار وسائل التقنية وبرامج التواصل الاجتماعي في نشر هذا الفكر في وقت تورعنا فيه عن تربية أولادنا، واستغل ذلك قطّاع الطرق الذين يمتلكون وسائل التأثير ما مكنهم من التغلغل إلى قلوب الناشئة والسفهاء.«
وأشار الحسيني إلى أن جهود الكثير من الدُعاة مع الأسف لا تؤثر كثيرًا وتبقى فقط على السطح على حد وصفه ولا تمتلك الجراءة، إن كان لديهم علم على التحليل والمعالجة الصريحة والصدع بالحق وكشف الحقائق، حتى وإن كانت مؤلمة لمعرفة مغذيات هذا الفكر، وما يجب أن نتخذ من تدابير لمعالجة هذه القضايا بمصداقية وموضوعية.
القضية معقدة
وعن تعزيز حماية الأبناء من الفكر المنحرف ذكر الدكتور الحسيني، أن القضية معقدة وذات جوانب متعددة وذات آثار عامة، وذلك فالمسؤولية تقع على جميع أفراد المجتمع سواءً كانت الأسرة أو المدرسة أو الإعلام أو الجهات الأمنية وغيرها، ويجب أن نحلل تلك الأحداث تحليلًا واقعيًا بعيدًا عن التنظير وليكن ذلك ممن عايشوا وعالجوا تلك الانحرافات

من خلال إعداد خطة محكمة تنفذ بعناية وتتابع بدقة لتقوم كل شريحة وجهة بمسؤولياتها وأدوارها المنوطة بها لعلاج هذا الانحراف والقضاء عليه.

براثن العدو

ووجه الحسيني رسالة إلى الأسرة التي ابتليت بأبناء وقعوا ضحية هذه الأفكار قال فيها: «أدعو الأسرة بأن لا تترد بالاستعانة بالجهات ذات العلاقة لإنقاذ أبنائهم من براثن العدو ولا عضاضة في ذلك لأن هذا الأمر خير ألف مرة من السكوت أو التغافل عما قد يؤدي إلى فضيحة على رؤوس الأشهاد لا يسترها الذيل لا يغطيها الليل.«

و أشار إلى أن الكثير من الدراسات المتنوعة والمتعددة تناولتها الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة لمعالجة الفكر المنحرف وبيان خطورته وآثاره ومنها على سبيل المثال دراسة عن الانحرافات الفكرية لدى الشباب، وذلك دراسات عن ظاهرة العنف لدى الشباب وقال: « نحن في حاجة ماسة إلى مراجعة تلك الدراسات وأمثالها والعناية بنتائجها وتفعيل توصياتها وسيكون لها بإذن الله الأثر البالغ في معالجة الكثير من القضايا، حيث إنها دراسات علمية وواقعية وميدانية نفذها متخصصون وأكاديميون ومهتمون بمعالجة هذه النوعية من القضايا والحوادث.«

وصف أستاذ العقيدة عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الدكتور صالح بن سعد السحيمي الحربي هذه النوعية من الحوادث بـ»الأليمة»، والتي حدثت وقد تتكرر في مواسم الخير، وقال: «لا يقر الدين أو الشرع أو العرف ولا عقلٌ سليم هذه الحالات والحوادث وإذا أمعنا النظر إليها من المنظور الديني يتضح أنها تنُم عن عدم إدراك لكل المسؤوليات الدينية والاجتماعية، كما أنها تدل على خلو ذهن مرتكبها من أي مشاعر إسلامية، بل وإنسانية، وهذه الأفعال غريبة على مجتمعنا المحافظ، الذي يقوم على نهج السلف الصالح قولًا وعملًا واعتقادًا كما تدل على غرابة هذا الفكر وبعده عن أخلاق هذا المجتمع المبارك.«

أعمال إجرامية

وأضاف عضو لجنة المناصحة: «إن هذه الأعمال أشبه بأن تكون أعمال إجرامية بكل ما تعنيه الكلمة، وإن كان البعض من الجهلة والخوارج قد يكسبها غطاءً دينيًا بالرغم من أن الخوارج القدامى قتلة الصحابة، رضوان الله عليهم، لم يصلوا إلى هذه الدرجة من قتل الآباء والأمهات والأقارب بهذه الطريقة البشعة الغريبة، التي لم يسبقهم إليها أحد البتة.«

وأوضح أن تلك الأعمال وأيًا كان الدافع لها سواءً كانت تطرفًا فكريًا خارجيًا أو عبثيًا يقصد بها شيء من الحصول على الإرث، ونحو ذلك أو بتحريض من أعداء السنة الذين يتربصون بنا الدوائر، والذين أملوا عليهم هذه الأفكار وأقنعوهم بأنه ليس بينهم إلا الجنة إلا أن يقتل أو يفجر أو ينحر رجال الأمن أو الوالدين أو الأخوة والأقارب.

كالحجارة أو أشد قسوة

ولفت الدكتور السحيمي إلى أن الحادثة المصورة التي كان يستجدي بها المجني عليه من أن يفتك به الجاني من خلال عبارات «تكفى.. تكفى» وإصرار الجاني على فعلته بتوجيه من خلفيته المزعوم الهالك إلا أن الضحية كان يستجديه بطريقة معروفة عند العوام التي تهز القلوب إلا أن هذه الأفعال ماهي إلا دلالة واضحة على أن تلك الفئة قد قست قلوبهم كالحجارة أو أشد قسوة ووصلت إلى حقد لا تأثر فيها النخوة أو المناشدة بالله والاستجداء بحق القرابة أو أي اعتبار مما يدل على أن هذه الفئة قد غُسلت أدمغتهم وجيرت أفكارهم وملئت حقدًا وكراهية على هذا المجتمع المبارك المحافظ.

مراقبة الأجهزة الإلكترونية

وشدد أستاذ العقيدة على ضرورة مراجعة الآباء لأبنائهم وتتبع سلوكياتهم وأفكارهم ولمن يقرأون ولم يسمعون ومن يرافقون، بالإضافة إلى تعزيز نظام مراقبة الأجهزة الإلكترونية، التي بحوزتهم ولا خلاف في ذلك لمن يزعم بأن ذلك فيه تقييد من الحريات الشخصية للأبناء ولا يعتبر ذلك تدخلًا إذا وصل الأمر إلى هذه الدرجة.

وقال: «ما المانع من أن أجلس مع أبنائي وأتفقد أحوالهم وأسألهم عما قرأوا اليوم وماذا سمعوا وماهي المقاطع التي شاهدوها؟ ولماذا لا أجلس معهم جلسة الوالد المُؤدب لهم حفاظًا عليهم، وذلك من باب الرعاية والاهتمام انطلاقًا من قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ وكما قال النبي ﷺ «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، كما يقول صلى الله عليهم وسلم (ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة.(

المناهج الدراسية

وعن تأثير المناهج الدراسية على أفكار المراهقين قال السحيمي: «مناهجنا المقررة سليمة والله الحمد والمنة وليس عليها غبار، لكنه اقترح استحداث مناهج جديدة في المراحل المتوسطة توضح حقيقة الخوارج والمتطرفين بشقيه، سواءً أهل الإفراط أو أهل التفريط في عصرنا الحالي ولابد من أن يثقف أبنائنا ويتبين لهم خطورة الانتماء لهذه الفئات من خلال دراسة بعض الوقائع منذ فجر التاريخ وحتى وقتنا الحاضر.

حوادث قتل

أسرية خلال عام واحد

7/2015:مطلوب أمني بخميس مشيط يُطلق النار على والده أثناء مداهمة رجال الأمن لمنزله (مقتل الوالد وإصابة 2 من رجال الأمن(
7/2015:رمضان الماضي) مراهق يجهز على خاله من منسوبي القطاعات الأمنية بـ 10 رصاصات و4 رصاصات ويفجر نفسه بالقرب من نقطة أمنية بالرياض)
9/2015:عيد الأضحى الماضي) جريمة نفذها شابان بقتل ابن عمهما العسكري بعد استدراجه في رحلة صيد برية بمنطقة حائل)
2/2016:جريمة مقتل أحد منسوبي قوة الطوارئ الخاصة بمنطقة القصيم بواسطة 6 من أبناء عمومته بعد استدراجه إلى منطقة صحراوية
6/2016:رمضان الجاري): مواطن خمسيني متقاعد ينحر زوجته الثانية شمال الرياض ويتضح من خلال التحقيقات أنه متأثر بالفكر التكفيري)
2016/6: (رمضان الجاري): جريمة حي الحمراء بالرياض التي نفذها شقيقان توأم بقتل والدتهما بعد استدراجها وطعنها قادت إلى وفاتها على الفور ثم أجهزا على والدهما وشقيقهما. الأكبر

صندوق التنمية العقاري: 3 أنواع جديدة من القروض للنساء المعيلات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م
http://www.al-madina.com/node/687231

سعيد الزهراني ـ الطائف

كشف صندوق التنمية العقاري أنه يجوز للنساء (المعيلات) الحصول على 3 أنواع من خدمات الصندوق، وهي التقدم بطلب قرض، أو شراء عقار مرهون للصندوق، أو طلب تحويل قرض المتوفى إلى أحد الورثة، في حالة كان زوجها مريضا أو معاق أو لمن زوجها غير سعودي.

ووفقا لمصادر «المدينة» فقد حدد الصندوق شروطا لاستفادة المعيلات من تلك الخدمات ومنها صورة صك الإعالة لمن زوجها سعودي، وإفادة بعدم تقديمها على قرض عقاري من إدارة التحصيل، إلى جانب عدم تقديم زوجها على قرض عقاري من إدارة التحصيل لمن زوجها سعودي، بالإضافة إلى إفادة من صندوق التنمية الزراعية بعدم تقديمها ولا تقديم زوجها على قرض زراعي.

كما تضمنت الشروط كذلك إفادة من صندوق التنمية الصناعية بعدم تقديمها ولا تقديم زوجها على قرض صناعي، وكفالة غرم وأداء بالنسبة لغير الموظفة في القطاع الحكومي، وكذلك صورة لعقد الإيجار، وإثبات عنوان للزوجة.

واشتملت الشروط أيضا إحضار تقرير طبي في حالة مرض الزوج أو إعاقته لمن زوجها سعودي، وإقرار من الزوجة والزوج بعدم امتلاكهما منزل، بالإضافة إلى صورة من عقد الزواج وموافقة وزارة الداخلية على الزواج لمن زوجها غير سعودي، فضلا عن مشهد براتب الزوجة.

أنواع الخدمات

التقدم بطلب قرض

شراء عقار مرهون للصندوق

طلب تحويل قرض المتوفى إلى أحد الورثة، في حالة كان زوجها مريضا أو معاقا أو لمن زوجها غير سعودي

«الغرامة المضاعفة» تحمي العمالة من ضربات «الهجير»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160711/Con20160711847618.htm

محمد العبدالله (الدمام)

كشف المتحدث الإعلامي بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل رصد فرق التفتيش مخالفات خاصة بممارسة العمالة العمل تحت أشعة الشمس، مشيرا إلى أن الشركات والمؤسسات التي تعمد لتشغيل العمالة تحت الشمس المكشوفة، تتعرض لغرامة تقدر بمبلغ ثلاثة آلاف ريال، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال، وعند التكرار تختلف الغرامة للمرة الأولى عن المرة الثانية.

وذكر أن الوزارة تلقت العديد من الشكاوى بشأن بعض مخالفات الشركات المتعلقة بإجبار العمالة بالعمل تحت الشمس الحارة، لافتا إلى وجود متابعة مستمرة بمدى التزام الشركات والمؤسسات بقرار منع العمل تحت أشعة الشمس من خلال الفرق التفتيشية في الميدان.

بدوره، أكد رئيس لجنة المقاولات بغرفة تجارة وصناعة الشرقية عبدالحكيم العمار التزام شركات القطاع الخاص بمنع العمالة من العمل خلال الفترة من 11 - 3 ظهرا، خصوصا أن الفترة الحالية تشهد ارتفاعا متزايدا في درجات الحرارة، ما يفرض على القطاع الخاص عدم إجبار العمالة على العمل في هذه الظروف الصعبة، لاسيما أن إنتاجية العمالة خلال فترة الظهيرة تقل كثيرا.

وبيّن أن القطاع الخاص ينظر للعمل تحت أشعة الشمس من الناحية الدينية والإنسانية بالدرجة الأولى.

وأضاف أن القطاع الخاص لم يكن لديه دراية بتعليمات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في الفترة الماضية، مبينا أن صدور التعليمات المتعلقة بحظر عمل العمالة تحت أشعة الشمس ومناقشتها في عدة ورش، ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة شكل عنصرا أساسيا في زيادة التزام القطاع الخاص.

3عوامل تسهم في جرائم قتل الأقارب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=269957&CategoryID=3

أبها، الجبيل، الدمام: صالح الديواني، سعيد الشهراني، أماني العطاس

فيما شهد المجتمع السعودي 5 جرائم مروعة لقتل الأقارب خلال عام، أعاد اختصاصيون في علم النفس وعلم الاجتماع ذلك إلى 3 عوامل تمثلت في: خلل الوعي الفكري، والبيئة الأسرية، والقيم الاجتماعية.

فيما شهد المجتمع السعودي 5 جرائم مروعة لقتل الأقارب خلال عام، أعاد اختصاصيون في علم النفس وعلم الاجتماع ذلك إلى 3 عوامل تمثلت في خلل الوعي الفكري، والبيئة الأسرية، والقيم الاجتماعية، فارتباك الموروث السائد في التربية الأسرية المعتمد على العنف اللفظي، والإيذاء الجسدي، والاعتداء على الآخرين، ومصادرة حقوقهم في التعبير. أنتج داخل البناء الأسري شخصيات عدوانية، متجردة عن الإنسانية، تعبر عما بداخلها من غضب عن طريق الاعتداء والضرب والقتل، مقترحين إعادة النظر في العقوبات المعتمدة على السجن، واستبدالها بعقوبات خدمة المجتمع، بما يتناسب مع الفئة العمرية ونوع الجريمة.

خلل قيمي

يؤكد خبير علم النفس السلوكي المعرفي الدكتور عبدالله الحريري لـ"الوطن" إن "الناس في مجتمعنا يمارسون العبادة كعادة وليست كسلوك، وهذا خلل قيمي خطير، يؤدي إلى انفصام في الشخصية ، وهو ما يعزز السلوك السلبي لدى

العدوانيين، كما يعاني مجتمعنا من خلل في الموروث السائد في التربية الأسرية الذي يعتمد في صلبه على عبارة (خلّك رجّال، خلّك أسد، خلّك ذيب، خذ حقك بيدك"، وهذه العبارات تعزز مفهوم شريعة الغاب في نفوس الناشئة، وتكبر معهم وتتحوّل إلى سلوك، وهذا ما نجني نتائجه اليوم في حوادث القتل للأقارب وغيرهم، والعدوان بدم بارد على المجتمع، ويتجه العدوان من هذه الفئة على الناس الأضعف في حياة الشخصية العدوانية، كالنساء والأطفال والشيوخ الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم بطريقة متكافئة، ما يجعل هؤلاء العدوانيين يستأسدون، ويمارسون عدوانهم بطريقة جريئة، ويتزامن هذا الخلل مع انفصام واضح بين التربية في المنزل، وما تقدمه المدرسة، والجامعة، فكثير من الأسر تتبع أساليب غير تربوية لا تتسق وقيم الإنسانية، والمدرسة والجامعة غائبتان تماما عن هموم المجتمع ومشاكله ."

عقوبات بديلة

يرى الدكتور الحريري أن "الحل قيمي وقانوني بالدرجة الأولى، ما يعني وجوب تدخّل الدولة لوضع برنامج لتأصيل القيم الإنسانية، بإشراف خبراء في علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلوم التربية، والقانون، بالتزامن مع ضرب القانون بيد من حديد على السلوكيات السلبية وممارسيها، من خلال العقوبات البديلة لخدمة المجتمع وليس السجن، فالعقوبات البديلة تتسق وإستراتيجية تأصيل القيم في نفوس البشر، فالدولة والمجتمع يعولان على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وفق رؤية المملكة 2030 في معالجة هذه المعضلة التي عزّزت التخلف في المجتمع بصورة ممقوتة."

علاج نفسي سلوكي

أبان الاستشاري النفسي الإكلينيكي الدكتور ماطر الفريدي لـ"الوطن"، أن "انتشار ظاهرة جرائم الشباب فكر جديد دخيل على المجتمع، ويجب دراسة أسباب هذا الفكر الضال، وعلاجه، وهو ما يتطلب مزيداً من التفكير والتأمل والبحث العلمي الجاد، ومعالجته، ولا شك أن العلاج النفسي السلوكي والمعرفي قادر على علاج هذه المشكلة، بتغيير الأفكار السيئة واستبدالها بأخرى صحيحة."

وأضاف أن "فكر الإرهابي أو المتطرف يكون دخيلا وضالا على المجتمع، لعدم وجود قنوات اتصال مباشرة مع المختصين النفسيين، لذلك يجب تفعيل الاستشارات الهاتفية للرد على تساؤلات الشباب، وتصحيح أوضاعهم واتزانهم النفسي والاجتماعي، حيث إن الكثير منهم لديهم اضطرابات نفسية وتراكمات اجتماعية وتربوية لا بد من الوقوف عليها ومساعدتهم في تجاوزها."

فجوة وجدانية

أوضح أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود الدكتور عبدالله الفوزان لـ"الوطن" أن "البيئة الأسرية القمعية، والمفككة التي يسودها الحرمان العاطفي والمادي، تسهم في صناعة الشخصية القابلة للانحراف، وانتهاج السلوك العدواني بما فيه القتل حتى للأقارب، كما حدث الفترة القليلة الماضية، إضافة إلى اتساع الفجوة الوجدانية بين الأبناء والوالدين، وتنامي ضغوط الحياة المعاصرة القائمة على التنافس المادي المحموم والطبقية، وكل تلك أسباب رئيسة لوجود حالات قتل الأقارب في مجتمعنا."

اختلاف الدوافع

قال الاختصاصي في علم اجتماع الجريمة الدكتور أحمد الشهري، إن "لكل جريمة ملابساتها الخاصة، ومن المعروف أن العنف لا يولد إلا العنف، والمجتمع السعودي ليس مجتمع عنف، فلا زال الإيذاء فكرة ينظر إليها بمنظار شخصي بحت، ولا يجب تعميمها دون وجود أدلة قاطعة ."

وأضاف أن "دوافع كل جريمة قتل تختلف عن الأخرى، فمثلا "توأم الغدر" اللذان قتلا والدتهما كانا يعتنقان أيديولوجية فكرية تكلم الكثير عنها، بينما الدوافع تكون مختلفة في حالات أخرى، والبعض خرج بعيداً إلى الباراسيكولوجي، بينما وقع البعض الآخر في وهم السحر، وما فوق الطبيعة والواقع."

وأوضح الشهري أنه يميل إلى الطرح الفكري المعتدل، مع صعوبة منع انتشار مواقع التواصل في ظل التحكم الفردي الذاتي لأدوات الإعلام الجديد، وأن من المناسب توجيه قنوات الإعلام بمختلف أشكالها، نحو قراءة مختلفة لمثل هذه القضايا، مشددا على وجوب تحول النظرة العابرة لمثل هذه القضايا، إلى المعالجة الحاسمة، مع توظيف الجانب الوقائي باستخدام الوسائل نفسها، واستغلال التجمعات الشبابية والتربوية والعلمية لتنفيذ ذلك.

5 جرائم لقتل الأقارب شهدتها المملكة خلال عام

يوليو 2015

انتحاري سعودي يفجر نفسه أمام نقطة تفتيش على طريق الحاير بالرياض بعد أن قتل خاله وسلب سيارته

مطلوب يقتل والده بإطلاق النار عليه، وكان الجاني يعتقد أن والده أبلغ الجهات الأمنية للقبض عليه نتيجة اعتناقه الفكر المتطرف

سبتمبر 2015
شابان يقتلان ابن عمهما في حائل بعد انضمامهما لتنظيم داعش
فبراير 2016
قتل رجل الأمن وأحد منسوبي قوة الطوارئ الخاصة بمنطقة القصيم، وتمت الجريمة على يد 6 أفراد من أبناء عمومته، ثلاثة منهم إخوة أشقاء
يونيو 2016
توأمان يقتلان والدتهما، ويحاولان قتل والدهما وأخيهما بالرياض

عضو «شورى»: أنظمة المرافق العامة وراء كارثة «سيول جدة»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16554374

الرياض - سعاد الشمراني

اتهمت عضو مجلس شورى أنظمة المرافق العامة التي لم تُحَدَّث بالتسبب في كوارث كبيرة، من بينها سيول جدة، وتعدي بعض المتنفذين على الحدائق العامة، مبدية استغرابها من التغييرات التي طاولت وزارات، سواء بإلغائها أم دمجها مع أخرى خلال سنوات مضت، في حين صمدت أنظمة عدة أمام التغييرات التي حدثت في السعودية على مدى 30 عاماً.

وأكدت عضو مجلس الشورى الدكتورة حنان الأحمدي أن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في أنظمة المحافظة على مصادر المياه، وحماية المرافق العامة، ومياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها، وذلك في تصميم مضمونها وموادها ونصوص المخالفات، ومقدار العقوبات، وآلية تطبيقها، بل حتى في نصوص مسميات الوزارات، التي لم يعد لبعضها وجود منذ سنوات.

يأتي ذلك في ظل مطالبات عدد من الوزراء بإدراج عقوبة التشهير، فيما شددت الأحمدي على مراجعة تلك الأنظمة بشكل جدي قبل التفكير في إدراج هذه العقوبة، مبيّنة أن الأنظمة مهمة وتلامس حاجات تنموية جوهرية، لكن بعضها قديم جداً مضى عليه أكثر من ٣٠ عاماً، ولم يعد مواكباً لمتطلبات الوقت الراهن، وتوجهات الدولة، وتطلعات المواطن.

وأشارت إلى أن معظم الوزارات التي تنص المادة الـ١٢ من نظام المرافق العامة على مهمتها في ضبط مخالفاته وإثباتها والتحقيق فيها، وفق الإجراءات التي تضعها لجنة تشكّل من وزارة الداخلية، والشؤون البلدية والقروية، ووزارة الزراعة والمياه، ووزارة المواصلات، ووزارة الصناعة والكهرباء، ووزارة البرق والبريد والهاتف، ويعتمدها وزير الداخلية، فإن معظم هذه الوزارات غير موجودة، على الأقل ليس بهذا المسمى، متسائلة عن الآلية التي ستطبّق بها هذه الأنظمة.

المفاجأة كانت عندما أكدت الأحمدي أن بعض هذه الأنظمة غير مفعّلة على أرض الواقع، مستشهدة ببعض الكوارث التي وقعت بسبب عدم تطبيق تلك الأنظمة، وقالت: «المادة الأولى من نظام حماية المرافق العامة تنص على أن يطبق هذا النظام على المياه والمجاري وتصريف السيول والكهرباء والهاتف والطرق العامة والسكك الحديد وغيرها، فأين هذا النظام الصادر منذ 30 عاماً عن كارثة سيول جدة التي حدثت بسبب التعدي على مجاري السيول؟ أين هو من التعديات على الحدائق والشوارع التي احتلها بعض النافذين بوضع اليد لسنوات من دون حسيب أو رقيب؟ وما جدوى الأنظمة إذا ظلت نصوصها حبراً على ورق؟ وما جدوى إضافة عقوبة التشهير إلى نصوص نظامية غير مفعلة أصلاً؟.»

«العدل» تتيح متابعة المعاملات إلكترونياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م
www.alhayat.com/Articles/16552981

الرياض - «الحياة»
فتحت وزارة العدل، ممثلة بوكالة التنفيذ، إمكان متابعة حركة معاملات طالب التنفيذ والمنفّذ ضده عبر البوابة الإلكترونية للوزارة، وأصبح متاحاً الاطلاع على جميع تفاصيل الأوامر والقرارات الصادرة عن المحكمة في ما يخص القضايا، التي تكون ظاهرة في الموقع عند الاستعلام.
وتضمن هذه الخدمة مزيداً من الخصوصية، ويتم الاستعلام بواسطة رقم قيد المعاملة ومن دون أن يتم إظهار الأسماء، ما يمكّن طالب التنفيذ أو المنفّذ ضده من معرفة ما تم في شأن المعاملات بجميع التفاصيل من دون مراجعة المحكمة، إذ إن المستعلم في السابق يضطر إلى مراجعة المحكمة بنفسه لمعرفة تفاصيل المعاملة وما تم في شأنها، نظراً إلى أنه لم يكن يظهر إلا أرقام القرارات وتواريخها والأوامر والخطابات، من دون إظهار مضمونها.
كما أضافت الوزارة ممثلة بوكالة التنفيذ خدمة جديدة أخرى تفيد وتسهل عمل قضاة التنفيذ، وهي أيقونة «الاستعلام عن المماطلين عن التنفيذ»، فمن خلال إضافة هوية المنفّذ ضدهم تظهر لدى القاضي جميع تفاصيل المعاملات التي عليه، مثل تواريخ القرارات، وأسماء طالبي التنفيذ، وأرقام هوياتهم، والمبالغ المطلوبة، وكان القاضي في السابق يضطر إلى البحث عن كل معاملة على حدة.
وتأتي هذه الخدمة ضمن عمل وزارة العدل للتسهيل على المراجعين، وتخفيف الضغط على المحاكم والقضاة وموظفيها، وتفريغهم لأعمال أخرى، التي تتوافر من خلال العديد من الخدمات الإلكترونية المتاحة عبر بوابتها الإلكترونية، في إطار خطتها الرامية إلى تطوير الأداء العدلي، وترقية آلياته باستخدام التقنيات الحديثة، بما يسهل تقديم الخدمات، ويوفر الوقت والجهد للمراجعين.
وكانت الوزارة أعلنت إطلاق بوابتها الإلكترونية الجديدة أخيراً، إضافة إلى متصفح اللغة الإنكليزية، وخدمة الاستماع إلى المحتوى، كما جاءت متوائمة مع المتصفحات الجديدة والبرمجيات للمراحل المتقدمة، وتستجيب أيضاً لأنظمة الهواتف الذكية والأجهزة الكفية الأخرى.

مركز الملك سلمان للإغاثة يعايد منسوبيه

د. الربيعة: نتطلع إلى بدء مرحلة جديدة من العمل الإغاثي والإنساني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518082

الرياض - واس

نظم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال والإنسانية أمس حفل معايدة لمنسوبيه بمناسبة عيد الفطر المبارك، بحضور المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على المركز د. عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة.
وقدم د. الربيعة التهنئة للجميع بالمناسبة سائلاً الله تعالى أن يديم على هذا البلد أمنه واستقراره في ظل حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله-.
وتطلع د. الربيعة، لبدء مرحلة جديدة من العمل الإغاثي والإنساني المتكامل لرفع الصورة الواعدة والمشرقة للمملكة بوصفه عملا جليلا يجب إبرازه للعالم أجمع .وقال إن إنجازات المركز ولله الحمد ضخمة وتحدث عنها الجميع، ويجب علينا زيادة الإنجاز بخلق روح المبادرة الفاعلة والإبداع والعمل كفريق واحد عبر استحداث برامج جديدة في العمل الإغاثي والإنساني لتصل لبلدان أكثر، ونقل ذلك بطريقة إعلامية متميزة، مبيناً أنه سيتم إعطاء الفرص المتاحة للقطاع الأهلي للدخول في شراكات مع المركز.
وأهاب د. الربيعة بالجميع مضاعفة الجهود ليتبوأ المركز المكانة اللائقة بين المنظمات الإغاثية والإنسانية الدولية وليكون رائداً في مجاله لتحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، شاكراً الجميع على ما بذلوه من عمل خلال الفترة الماضية.

تنظيم جديد لإدراج موظفي الدولة على مسمياتهم الوظيفية

تعده "الخدمة المدنية" ويستهدف تعزيز المهارات ورفع الإنتاجية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م
http://www.al-madina.com/node/687357

سعيد الزهراني - الطائف
علمت»المدينة» أن وزارة الخدمة المدنية تقوم حاليًا بتنفيذ أحد المشروعات الهامة للارتقاء بأداء الموظفين من خلال إيجاد «تسلسل وظيفي» حسب التخصصات والمهام في مختلف الجهات الحكومية.
ويقوم «التسلسل الوظيفي» عبر مسارات للمجموعات الوظيفية ذات الصلة في كل مؤسسة حكومية، بحيث تتم ترقية كل موظف على نفس المسمى بدلًا من الترقيات على وظائف أخرى خلاف المسمى المهني مع رسم خرائط للمسارات في الوظائف ذات الأهمية الخاصة.
ويحدد المشروع «المسار» المطلوب سلكه من الموظف وبما يتماشى مع احتياجات المؤسسة، فيما سيتم ربط نتائج اختيار المسار الوظيفي بتدريبات محددة، من خلال عملية التدريب والتطوير، كما تضمن هذه الخطوة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها ومتابعتها لضمان نجاحها.
ويسهم المشروع في إعطاء الفرصة للموظفين الحكوميين في تحديد مساراتهم الوظيفية، ومتابعة الجهة للتقدم الذي يحرزه الموظف في هذا المجال مع التركيز على الأدوار الوظيفية المستقبلية، وتعزيز الالتزام والانتماء تجاه المؤسسة الحكومية.
واشترط المشروع للنجاح ضرورة وجود وصف وظيفي واضح للموظف للأدوار التي يقوم بها كونه يلعب دورًا مهمًا في مساعدة الموظفين على فهم مسؤولياتهم، بجانب مساعدة المديرين على تقييم أداء الموظفين، كما تلعب دورًا محوريًا في تنفيذ عملية الإدارة بفاعلية على أن يكون الوصف الوظيفي محدد المهام بدقة خاصة مسؤوليات المنصب الوظيفي. ويتزامن العمل على مشروع التسلسل الوظيفي مع قيام وزارة الخدمة المدنية حاليًا بمراجعة شاملة لأنظمة الخدمة المدنية بهدف تطويرها بما يواكب المستجدات المختلفة في العصر الحالي، باعتبار أن الارتقاء بمهارات وإنتاجية الموظف الحكومي من أهم الأمور التي يجب التركيز عليها، خصوصًا أن الدراسات تؤكد ضعف إنتاجية الموظف الحكومي مقارنة بموظف القطاع الخاص.

يتبنى أعلى معايير النزاهة في خدمتهم

مركز الملك سلمان.. برامج متنوعة لعلاج قضايا المسنين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160712/Con20160712847839.htm

كتب محرر الشؤون المحلية

يواصل مركز الملك سلمان الاجتماعي جهوده في رعاية كبار السن وخدمتهم بأساليب علمية حديثة، وشغل أوقات فراغهم ببرامج علمية وترويحية وعلاجية مفيدة، ويعمل على تعزيز التواصل بينهم وبين أسرهم ومجتمعهم.

يقدم المركز للمسنين خدمات صحية واجتماعية ورياضية، ويعمل على رعايتهم وعلاج قضاياهم وكل ما يتعلق بمشكلات الشيخوخة، ويولي اهتماماً كبيراً بمتابعة الحالات الصحية للمسنين من أجل خدمات صحية متكاملة لهم، مع إيجاد ملف طبي تتبعي لكل واحد منهم وإجراء الكشف الدوري عليه، وتقديم الاستشارات الطبية، وإطلاق برامج لنظام الحمية والتغذية السليمة، وتوفير الأدوية للحالات الطارئة كالأزمات القلبية والإسعافات، وتنظيم برامج التثقيف الصحي للمسنين من خلال المحاضرات والندوات التوعوية.

يعد المركز أحد المعالم المهمة في الرياض وجاء إنشاؤه كفكرة رائدة ليعبر عن نقلة نوعية في مفهوم الخدمة الاجتماعية من خلال الخدمات والأنشطة التي يقدمها لأعضائه ومرتاديه، ويعد مؤسسة خدمية اجتماعية، ويتبنى أعلى معايير النزاهة والمعرفة والمهارات التخصصية في تقديم العديد من البرامج والأنشطة الثقافية والاجتماعية والترويحية لأفراد المجتمع، ويحرص دائماً على المشاركة في المناسبات الوطنية والأعياد، بالتعاون مع المؤسسات والجهات المختصة لدعم البرامج المستهدفة.

وتنظم إدارة البرامج والأنشطة في القسم الرجالي في المركز، برامج اجتماعية وترفيهية لكبار السن من أجل تفعيل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية، والاستفادة من تجارب بعضهم في تحقيق التواصل بين الأجيال، كما تقدم برامج ثقافية تهدف إلى رفع المستوى الثقافي للكبار وتوعيتهم من خلال المحاضرات والندوات والدورات المختلفة.

ويسعى القسم الرجالي إلى المساعدة في إيجاد محيط اجتماعي يستوعب اهتمامات المسنين، ويعمل على رعايتهم وتعزيز التواصل بينهم وبين محيطهم الأسري والاجتماعي، مع إطلاق برامج تبرز دورهم في المجتمع وتساعد على رفع روحهم المعنوية.

وتسعى إدارة الأنشطة الثقافية والاجتماعية في القسم النسائي إلى رفع المستوى الثقافي والتوعوي لدى العضوات من خلال توفير البرامج والأنشطة الثقافية والاجتماعية والعلمية والتي تهدف إلى تنشيط قدرات العقل والتفكير والرقي بمفاهيم الحياة ودور الإنسان في المجتمع، وذلك من خلال تنظيم المحاضرات والندوات والأمسيات والمسابقات والبرامج الاجتماعية المنوعة ودروس محو الأمية.

ويهدف القسم النسائي إلى رفع المستوى الثقافي والاجتماعي لدى العضوات والزائرات، وإبراز دورهن في المجتمع، وتعزيز تواصلهن مع المجتمع، وإدخال البهجة والسرور في أنفسهن من خلال تنظيم البرامج الترفيهية والترويحية.

ويضم المركز الاجتماعي عدة مراكز منها مركز عناية ورعاية، ويهدف لتوفير برامج تخصصية تجمع بين التوعية الصحية والتدريب العلمي لأسر المستفيدين، نظراً لمعاناتهم من تهميش أسرهم لهم وعدم فهم حاجاتهم النفسية وعدم تقديم الرعاية الصحية السليمة لهم من قبل أسرهم، ويعمل المركز على توفير بيئة صحية آمنة لهم منهم، من خلال تنظيم زيارات ميدانية للفرق الطبية لهم، وتأهيل مرافقيهم وأسرهم بأسس التعامل الصحي والنفسي السليم معهم عبر منظومة من الدورات التدريبية المتخصصة.

أما مركز خدمة المجتمع فيسعى إلى تقديم استشارات تخصصية للأفراد أو المجموعات في مجالات مختلفة، سعياً لتحقيق الفائدة المعرفية والخدماتية والإرشادية المرجوة، ويقدم التوجيه والإرشاد من المتخصصين في المجالات المختلفة.

ويسعى)بنك خبرات سيدات المجتمع السعودي) إلى توثيق الخبرات المهنية والفنية ليس لكبيرات السن فقط وإنما لكل السيدات بكافة فئاتهن العمرية، وتشكيل قاعدة بيانات مرجعية لخبراتهن لتكون نبراساً للمؤسسات والمجتمعات.

مستضافات بعد انتهاء محكومياتهن الشرعية.. وأسرهن رفضت استقبالهن

البحث عن 4 من فتيات دار الضيافة بالرياض بعد هروبهن خلال جولة ترفيهية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م
https://sabq.org

عبدالله البرقاوي – الرياض

تمكن أربع فتيات من نزيلات دار الضيافة للفتيات بالرياض من الهروب من أحد المراكز الترفيهية، خلال قيام الدار يوم الجمعة الماضي بجولة ترفيهية للنزيلات برفقة مشرفات من الدار، وذلك ضمن الفعاليات والبرامج والأنشطة الترويحية التي دأبت الدار على تنفيذها للنزيلات بالأعياد والمناسبات، في إطار القواعد والأنظمة والقرارات المعمول بها بقطاع الرعاية، والرعاية النفسية.

واتخذ القائمون على الدار الإجراءات الفورية اللازمة المتمثلة في كتابة محضر بالواقعة، وإبلاغ الجهات الأمنية وتزويدها بأسماء الحالات وتفاصيل حادثة الهروب؛ حيث ما زالت الجهات الأمنية تتولى عملية البحث والتحري عن الفتيات الهاربات.

والفتيات الهاربات تمت استضافتهن في دار الضيافة، بعد أن انتهت محكوميتهن الشرعية، ورفض أسرهن استقبالهن.

يشار إلى أنه في فترة الاستضافة، تقدم الدار عديد الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية، كما يتم العمل على وضع برامج تأهيلية تهدف إلى محاولة إعادتهن للعيش داخل كنف الأسرة وفتح صفحة جديدة للتعايش والاندماج مع أفراد الأسرة.

تأييد أعضاء في الشورى إغلاق المحال المبكر... واقتراح الـ7 بدلاً من الـ9 مساءً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16570799

الرياض - سعاد الشمراني

أبدى أعضاء شورى تأييدهم الكامل لإعلان وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عزمها تنفيذ قرار إغلاق المحال الساعة التاسعة مساءً، وجدوى ذلك من النواحي الاجتماعية والأمنية، بل إن أحد الأعضاء طالب بأن يتم الإغلاق قبل ذلك عند السابعة مساءً.

وطالب عضو الشورى الدكتور فهد جمعة بأن يتم إغلاق المحال الساعة السابعة مساءً بدلاً من التاسعة، على أن تفتح الساعة **8:30** صباحاً حتى الـ7مساءً والعمل 40 ساعة أسبوعياً بإجازة لمدة يومين .وقال: «مرة أخرى تحدٍّ كبير، تواجهه المنشآت الصغيرة بتأقلمها مع القرارات الحكومية التي بعضها يصدر فجأة ويكون له تأثيرات سلبية على الهامش الربحي لتلك المنشآت، وأن عدم استقرار بيئة العمل نتيجة لطرح الكثير من السياسات مثل تلك التي تنظم سوق العمل على المدى القريب والمتوسط، مما يربك خطط الأعمال ويتسبب في خسارتها أو خروجها من السوق.»

ويضيف: «علينا أن ندرك أننا بلد نامٍ وغني، تعمل منشآته على استخدام عناصر الإنتاج الأساسية)رأس المال، والعمال، والأرض، والتنظيم، والتقنية) لتحقيق أفضل كفاءة وفعالية نحو تقليص التكاليف وجني الأرباح، كما أن الوطن يعاني من ضيق فرص العمل المناسبة لرغبات أفراده، ولا خلاف لدينا على تقليص ساعات العمل ولكن من دون ذكر إجازة يومين، فذلك لا يؤدي إلى رفع كلفة العامل الأجنبي، الذي يعتبر ميزة نسبية لمعظم المنشآت في سوق لا تتوافر فيه العمالة بالنظام الجزئي كما في دول العالم.»

وأكد جمعة أن هذا القرار يحتاج أولاً إلى تمهيد الطريق بتنظيم أوقات العمل بشكل متكامل ليخدم الموظف والتاجر والمستهلك، وألا يكون نظاماً متقطعاً يضر أكثر ممّا ينفع، لذا يجب تحديد ساعات العمل في قطاع التجزئة لتكون من (8:30 صباحاً حتى الـ7 مساءً يتخللها وقت الصلاة ووقت للغداء) على الفور، وأن يكون يوم الجمعة والسبت إجازة رسمية، ثانياً أن يتم العمل بالساعة فقط، بدلاً من الراتب الشهري حتى يتم إيجاد منافسة بين العاملين لتحديد إنتاجية أجر العامل في الساعة.

وأوضح عضو الشورى أن تطبيق العمل الجزئي أربع ساعات في اليوم يعطي العامل مرونة ووقتاً إضافياً بأجر أعلى لتحسين دخله ودعم المنشآت.

وأيّد عضو لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد القحطاني إغلاق المحال التجارية الساعة التاسعة مساءً، إضافة إلى الترشيد في التوسع بافتتاح المحال التجارية، مستشهداً بإحصاء استند إليه الدكتور عبدالرحمن الزامل يقضي بأن هناك دكاناً لكل 17 مواطناً ومقيماً، وهذا الإحصاء قديم وربما زاد عن ذلك، والطامة الكبرى أن من يقوم على تشغيلها وافتتاحها عمالة وافدة لا يهمها متى تفتح أو تغلق بل تود أن تعمل لـ24 ساعة.

وأوضح القحطاني بأن موضوع الإغلاق في الوقت المذكور نوقش في أكثر من جهة، منها مجلس القوى العاملة سابقاً ودرس في اللجنة العليا للإصلاح الإداري، أما مجلس الشورى لم يدرس بالدورة الحالية، ومن المؤكد أنه نوقش في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وطالب القحطاني بإيجاد البدائل المناسبة التي يجد المواطن بديلاً مناسباً عن إغلاق المحال التجارية ليقضي وقته فيها بخاصة في فصل الصيف.

وقال: «لا بد أن يتم النظر في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، وهي بالتأكيد لم تغفل من الجهات التي درستها كذلك، ولا بد من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن.»

من جهته، ذكر عضو لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى الدكتور فهد العنزي بأن هذا التنظيم له إيجابيات كثيرة منها تنظيم ضبط سلوك الناس، وترتيب أعمالهم باكراً، إضافة إلى تجنب السهر وتأجيل التسوق إلى ساعات متأخرة من الليل، إضافة إلى تقليل الازدحام وتوفير الطاقة والوقت.

وقال العنزي: «إن الوظائف في هذه المحال ستكون جاذبة للعاملين السعوديين لأن ساعات العمل ستكون أقل، مما يكون فرص توطين الوظائف بشكل أكثر، ومن الناحية الاقتصادية سيكون هناك تخفيف كبير على استهلاك الطاقة، بخاصة الكهرباء.»

وأضاف »أن هذا التنظيم سيسهم في خفض كلفة الرواتب لأنه ستكون هناك وظائف مسائية بشكل مكثف كما هو الحال الآن مما يشجع على عمل المرأة في المحال الكبرى، بالنظر إلى أنه لا يوجد دوام بعد الساعة التاسعة مساءً.«

وتابع «من الناحية الأمنية سيؤدي إغلاق المحال إلى تنظيم السلوك العام وضبط التعدي على المحال، والتقليل من حوادث السرقة والسطو، بخاصة التي تحدث عند ما تكون المحال مشرعة أبوابها في وقت متأخر من الليل، منوهاً بأنه لا يعني إغلاق كل المحال، وإنما تنظيم فتح بعض المحال على نظام المناوبة، لكل من البقالات، والصيدليات، ومحطات الوقود، مما يسهل مراقبة المحال لتخفيف عبء الدوريات الأمنية، ومضاعفة تركيز مهامها بمراقبة المحال المناوبة.«

»الشورى" أقر احتساب بدل الإعاشة والنقل للأفراد في راتب التقاعد

الضباط الجامعيون يترقبون موافقة مجلس الوزراء تمديد خدماتهم لعشرة أعوام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م

http://www.alriyadh.com/1518279

الرياض - تقرير - عبدالسلام البلوي

أعوام ونصف العام مضت على إقرار مجلس الشورى تمديد السن التقاعدي "سنتين" للضباط من رتبة ملازم وحتى لواء، وتمديد خدمة الضباط الجامعيين تلقائياً بما يوازي أربع سنوات لخريجي التخصصات النظرية، وست سنوات للضابط المهندس والفني، وثماني سنوات للضابط الصيدلي، وعشر سنوات للضابط الطبيب، وتحتسب هذه المدة في معاش التقاعد وتستقطع عنها العائدات التقاعدية، ورفعه إلى رئيس مجلس الوزراء، وحسب التعديلات سيكون السن المقرر للتقاعد لرتبة الملازم 46 سنة، والملازم أول 48 سنة، النقيب 50، الرائد52، المقدم 54، العقيد 56، العميد 58، اللواء 60 سنة، ونصت التعديلات على رفع سن التقاعد لمدة سنتين أو أكثر لكل رتبة للضباط بصفة عامة وتمديد خدمة الجامعيين من التخصصات السابقة، وأكد المجلس عبر لجنته الأمنية حينها أن رفع السن إجراء سوف تكون له آثار إيجابية كبيرة لصالح المؤسسة العسكرية والوطن وصندوق التقاعد العسكري، كما تسمح التعديلات بإبقاء الضابط في الخدمة لمدة سنتين بعد بلوغه السن المحددة للإحالة للتقاعد ويمكن تمديدها إلى أربع سنوات فقط.

رفع السن إجراء له آثار إيجابية لصالح المؤسسة العسكرية والوطن وصندوق التقاعد

وشملت التعديلات التي أقرها الشورى بناء على مقترح عضو الشورى السابق محمد فيصل أبو ساق، وزير الدولة الحالي لشؤون الشورى، المادة الثامنة من نظام التقاعد العسكري ليسوى المعاش التقاعدي للضابط على أساس جزء من خمسة وثلاثين جزءاً من راتب الضابط، وتعتبر التسوية للضابط على أساس الراتب الأساسي مضافاً إليه بدل الإعاشة والنقل، والبدلات الثابتة التالية لمن يستحقها بموجب النظام: بدل ركن، مكافأة تأهيل، علاوة طيران، علاوة البحرية، علاوة فنية، علاوة القيادة، وغيرها من العلاوات الثابتة وما يماثلها في القطاعات العسكرية الأخرى، على أن توضح اللائحة قوائم محددة بالعلاوات الثابتة في كل قطاع عسكري.

وتضمن قرار الشورى الموافقة على إضافة أربع سنوات لخدمة الأفراد من رتبة جندي وحتى رئيس الرقباء، وتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من نظام التقاعد العسكري ليضاف بدل الإعاشة والنقل إلى الراتب الأساس الذي بموجبه يتم حساب راتب التقاعد .
سنتان إضافيتان لتقاعد الرتب من الملازم وحتى لواء وتعديلات ساوتهم بموظفي المدنية
وأقر الشورى تسوية المعاش التقاعدي على أساس جزء من ثلاثين جزءاً من الراتب الأساس بدلاً من المعمول به حالياً وهو التسوية على أساس 35 جزءا، وكذلك تسوية نسب التقاعد لرئيس الرقباء المرقى لضابط على حدة حيث نص التعديل على "إذا رقي رئيس الرقباء إلى رتبة ضابط فإنه يحال إلى التقاعد بعد إكماله خمس وثلاثين سنة من الخدمة أو بلوغه ستة وخمسين عاماً من العمر."
التعديلات كانت قد مرت بمناقشات ومداولات ورفض وتأييد منذ اقتراحها من د. محمد أبو ساق واستغرقت مرحلة الدراسة في اللجنة الأمنية ثم اللجنة الخاصة نحو سبع سنوات، وجزم المجلس عبر تقرير اللجنة الأمنية بأن إضافة بعض البدلات ضمن الراتب الأساس لرواتب الضباط يراعي عدم الإضرار بصندوق التقاعد العسكري أو تحميل الدولة تسوية المعاش التقاعدي لأن الاقتطاع مقابلها سيتم بشكل شهري، ويستفيد بالتالي المتقاعد عند تقاعده بزيادة معاشه وتحسين وضعه المعيشي نسبياً .
وفيما يتعلق برفع السن التقاعدي أكد المجلس على أن هناك توافقاً عاماً لدى المؤسسة العسكرية في الحاجة إلى تأخير سن التقاعد لمدة سنتين تقريباً في كل رتبة لمبررات صحية ومهنية واجتماعية، وشدد الشورى على أن في التمديد المشار إليه توازناً إيجابياً بين الحد الأعلى للخدمة العسكرية والسن المقررة لكل رتبة وهو توجه يحقق المصلحة العامة للجميع، كما أنه مطمئن بأن قراره بذلك جاء بعد استقراء لواقع العمل العسكري وللحاجة إلى رفع سن التقاعد في سلم رتب الضباط.
يذكر أن مجلس الشورى قد وافق على تعديلات أقرها مجلس الخدمة العسكرية في شعبان عام1433على نظامي خدمة الضباط والأفراد، واختصت بزيادة بدلات النقل والخطر والعدوى والتعويض بسبب العجز أو التقاعد للضباط والأفراد، وأكد المجلس أن التعديلات تصب في مصلحة الضباط والأفراد في القطاعات العسكرية، كما أنها ساوتهم بزملائهم موظفي الخدمة المدنية .
وأقر الشورى زيادة بدل النقل ورفعه لجميع الرتب العسكرية ومساواتهم بالمراتب المدنية، وزيادة بدل العدوى والضرر للضباط من 300 إلى 750 ريالاً وبدل الخطر من 300 إلى 600 ريال للضباط الذين قد يتعرضون للخطر نتيجة طبيعة عملهم، وتم تحديد هذه الفئات، ومنهم أطقم الطائرات ماعدا الضابط الطيار، ومشغل الأسلحة لحصول كلٍ منهما على علاوة 35في المئة، واحتساب كل سنة في الطيران بسنة ونصف في التقاعد، وإعطائهما أقدمية سنة لرتبة ملازم أول ، وسنة لرتبة نقيب، كما أن النظام لا يجيز الجمع بين علاوتين لنفس العمل، ووافق الشورى على زيادة بدل العدوى للأفراد من 200 إلى 750 ريالاً ومساواتهم بزملائهم الضباط والمدنيين، وزيادة بدل الخطر لهم ليصبح 600 ريال بدلاً من 400 ليتساووا مع الضباط والمدنيين .
ومن الزيادات التي أقرها المجلس زيادة تعويضات الضباط والأفراد في حالة التقاعد بسبب العجز عن العمل أو بلوغ السن النظامي أو الوفاة من ثلاثة أشهر إلى 6 أشهر، ومعاملة الفريق أول معاملة مرتبة الوزير، ويعامل الفريق معاملة المرتبة الممتازة، ومعاملة اللواء معاملة المرتبة الخامسة عشرة، كما يصرف للعميد كبدل نقل شهري 1200 ريال وللعقيد والمقدم والرائد 900 ريال، وللنقيب وحتى الملازم 700 ريال .
وأكد المجلس حينها أن التعديلات المشار إليها تُعد نقلة نوعية فيما يُمنح للضباط والأفراد من علاوات، وان هذه العلاوات جاءت لمساواة الرتب العسكرية فتمت مساواة الأفراد مع الضباط فيما يتعلق بعلاوة الضرر والعدوى وبدل الخطر مما يرفع من مرتبات الأفراد ويُحفزهم على العمل ويحقق العدالة في هذا المجال الهام للقطاعات العسكرية، مشدداً على أهمية هذه الزيادات للضباط والأفراد نظراً لطبيعة العمل في المجالات العسكرية وهي مهمة للأفراد بشكل خاص لما ستضيفه في زيادة رواتبهم أثناء الخدمة العسكرية، كما أن زيادة مكافآت نهاية الخدمة من ثلاثة رواتب فعلية إلى كامل الراتب بما فيه من علاوات وبدلات إلى 6 رواتب ستكون عاملا مساعدا على الاستقرار المالي للمتقاعد ومساعدته على أعباء الحياة بعد تقاعده.

وزير العمل: رؤية المملكة 2030 ستوفر فرص عمل لائقة ومجدية للشباب والشابات بسوق العمل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518322

الرياض - واس
استعرض وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. مفرج بن سعد الحقباني أمام وزراء العمل والتوظيف لدول مجموعة العشرين في بكين، رؤية المملكة 2030 وتطلعاتها الطموحة لضمان الازدهار المستمر للمملكة وتحقيق الرفاهية لشعبها، كما أطلق النسخة الثالثة من التقرير السنوي لسوق العمل السعودي والمُقَدم لدول مجموعة العشرين.
وأوضح خلال كلمته التي ألقاها أمس حول مستقبل توفير فرص التوظيف في المملكة أثناء الاجتماع الوزاري لوزراء العمل والتوظيف لدول مجموعة العشرين والمنعقد في بكين أن الرؤية ستوفر فرص توظيف مجدية لضمان الارتقاء بإنتاج وإنتاجية الشباب والشابات، كما سيتم العمل على تعزيز إشراك كافة شرائح المجتمع من الذكور والإناث والشباب وذوي الإعاقة في فرص التوظيف، مشيراً إلى أن عددا من المبادرات والبرامج المبتكرة التي أطلقتها الوزارة لتشجع المشاركة الأوسع نطاقا في التوظيف، وتمكين مشاركة الشباب والشابات في القطاع الخاص، مضيفاً أن من أولويات تحقيق الرؤية توظيف الداخلين الجدد لسوق العمل عبر تطوير عدد من المبادرات.
وتطرق د. الحقباني إلى جهود الوزارة في تعزيز مفهوم العمل عن بعد والاستفادة من التقنية الحديثة لتسهيل عمل المرأة، وتوفير فرص العمل اللائق، مضيفاً أن برامج العمل عن بعد ستوفر نحو 140 ألف وظيفة من أصل 1.2 مليون وظيفة سيتم توفيرها بناء على مستهدفات برنامج التحول الوطني بحلول عام 2020، والذي يجري تنفيذه حالياً بهدف التنسيق بين الجهات الحكومية لتحقيق أهداف الرؤية، لافتاً إلى أنه رغم تعدد المبادرات الوطنية إلا أنها متسقة ومترابطة مع بعضها من خلال استراتيجية شاملة تضمن التنسيق بينها وتسهل تنفيذها وفق رؤية المملكة 2030, مؤكداً أن دمج وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة واحدة بمسمى "وزارة العمل والتنمية الاجتماعية"، يعد مواكبةً للمتغيرات في مسيرة العمل، ومن أحدث الجهود في سبيل تنسيق خدمة المواطنين وجعل البرامج أكثر تأثيراً وكفاءة وإيجاد شبكة من الإجراءات التي تضمن الرعاية الاجتماعية والتنموية.
وأشار خلال كلمته إلى إنشاء هيئة لتوليد الوظائف ومكافحة البطالة، من أجل الحفاظ على توفير وظائف مستدامة في جميع أنحاء المملكة وتفعيل التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بسوق العمل وتعزيز المشاركة بينها لتوليد الوظائف ومكافحة البطالة ومعالجة القضايا المشتركة، كما لفت د .الحقباني إلى إنشاء هيئة عامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مبدأ ريادة الأعمال بين السعوديين والابتكار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم ودعم القطاع وتنميته وفق أفضل الممارسات العالمية.

«كفيف» تستعرض خبرة المملكة في دمج وتمكين ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
http://www.al-madina.com/node/687526

سلوى حمدي - الرياض
شاركت جمعيَّة المكفوفين الخيريَّة بمنطقة الرياض (كفيف) في فعاليَّات المؤتمر العلمي الدولي السابع لكليَّة التربية بجامعة بنها في مصر بالتعاون مع مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل، والذي يقام هذا العام تحت عنوان «دمج وتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة فى التعليم والمجتمع.. التحدّيات والممارسات.»
واستعرض المؤتمر أهم التجارب العربيَّة والعالميَّة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة والاستفادة منها، وقد مثَّل الجمعيَّة في هذا المشاركة كل من عضو مجلس الشورى، ورئيس مجلس إدارة الجمعيَّة الدكتور ناصر بن علي الموسى كضيف شرف.

«الشورى» يعمل في إجازته.. ويناقش أسعار ٠ تذاكر السعودية«

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160713/Con20160713847881.htm

عبدالله آل هتيلة (الرياض(
أكد رئيس لجنة النقل والاتصالات في مجلس الشورى اللواء ناصر العتيبي لـ »عكاظ»، أنهم مستمرون في عملهم ووجودهم في المجلس، لمناقشة عدد من المواضيع المهمة المتعلقة بالجوانب التنموية التي تهم الوطن والمواطن، لافتا إلى »أنهم في حالة انعقاد دائم، وأن من يقولون إن أعضاء الشورى في إجازة جانبهم الصواب»، موضحا أن العمل في الشورى متواصل، ويعقد اجتماعات، ويتواصل بشكل مستمر مع السكرتارية.
وبيّن أن اللجنة تناقش حالياً عددا من الملفات الكبيرة من بينها سكك الحديد، والتأكيد على توسيع الشبكة في كافة أنحاء المملكة، وتوحيد العمل في الهيئة ليكون العمل جماعياً، خصوصاً بعد ربطها بوزارة النقل، موضحاً أن من بين المواضيع المطروحة للنقاش وضع الموانئ في المملكة على خلفية الزيارات التي تمت لبعضها، لافتاً إلى أن هناك خططاً لتنويع مصادر الدخل عن طريق الموانئ من خلال توسيع الأرصفة، وزيادة الحركة التجارية لتتوافق مع خطة التحول 2030 وبما يتماشى مع الخطط الإستراتيجية للدولة، وقال «لا بد أن تكون البنية التحتية في الموانئ مهيأة من حيث الأرصفة، والرافعات الخاصة بالحاويات، والدخول للمعابر والتوسع في الجمارك وأرصفة الموانئ، لتتواكب مع الحركة التجارية الكبيرة مستقبلا.»
وكشف اللواء العتيبي، أن اللجنة طلبت عقد اجتماع مع المسؤولين في هيئة الموانئ لمناقشة كل المواضيع المطروحة، موضحاً أن اللجنة ناقشت عدداً من المواضيع المتعلقة بالخطوط السعودية بعد اجتماعات سابقة، لافتاً إلى تطوير مسار النقاش لرفع الدرجة الاستيعابية، وزيادة المقاعد، وتخفيض أسعار التذاكر، ومواضيع أخرى تتعلق بأداء الخطوط السعودية.

وتعليقاً على مطالبات الشورى بشبكة حديدية على مستوى المملكة، في وقت تعاني منه الشبكة الحالية بين الرياض والدمام من بعض المشكلات، قال: «الشبكة مضى عليها وقت طويل وأُنشئت في عهد الملك عبدالعزيز لأغراض تجارية، إلا أن التطوير بدأ فيها إلى الأفضل»، مؤكداً أن «سكك الحديد القادمة ستتماشى مع آخر التطورات لنظيرتها العالمية، وستصبح متطورة كون المملكة تمثل قارة تضم مناطق مترامية الأطراف»، مضيفاً أن الجميع يعلمون أن هناك خطاً حديدياً سيربط الرياض بالقريات ويعد من أكبر المشاريع، وستكون له محطات في المجمعة والقصيم وحائل وصولاً إلى القريات، لافتاً إلى أن هذا الخط لن يكون مخصصاً للتعدين فقط وإنما سيخدم مجالات أخرى، إضافة إلى قطار الحرمين الشريفين الذي سيعمل قريباً، بعد أن صمم وفق أحدث شبكات السكك العالمية.

وطالب العتيبي بأن لا يكون النقد هو الوسيلة للمقترحين، لأن هناك من ينتقد وهو لا يعلم، وأنه يجب أن يكون النقد للإصلاح والمساهمة في البناء، موضحاً أن لجنة النقل والمواصلات وقفت على مشروع قطار الحرمين، ووجدت أنه من أفضل المسارات ويشتمل المشروع على أجود العربات، وقال: «أنتقد ما هو سيئ ولكن يجب أن نشيد بخطوات التطوير»، مضيفا: «نعم هناك بعض الأجهزة لم تكن تعمل بالشكل المرضي، إلا أنها في الآونة الأخيرة شهدت تحسناً ملحوظاً في الأداء أسهم في تلافي بعض أوجه القصور»، مبيناً أن اللجنة ستعقد اجتماعاً في غضون الأسبوع القادم لمناقشة بعض المواضيع.

الرياض: البحث عن 4 هاربات من "الضيافة" .. طلبن مالاً واختفين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160713/Con20160713847889.htm

عيسى الشاماني (الرياض)

أبلغ مصدر مسؤول في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية «عكاظ» أمس، أن دار الضيافة الاجتماعية للفتيات في الرياض نظمت رحلة ترفيهية لعدد من النزيلات أول أمس الاثنين إلى مركز ترفيهي شمالي الرياض، وعند وصولهن إلى الموقع تقدمت أربع فتيات لإحدى المشرفات وطلبن مبلغا من المال ثم توارين عن الأنظار.

وأضاف المصدر - الذي فضل عدم الإفصاح عن اسمه - بأن أعمار الفتيات الهاربات تتراوح ما بين 18 و 30 عاما، وجميعهن وصلن إلى دار الضيافة خلال هذا العام، منهن فتاتان دخلتا الدار قبل شهر رمضان الماضي. وتابع المصدر أن مركز الضيافة التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية في الرياض يضم حاليا قرابة 11 نزيلة، بما فيهن الهاربات الأربع، وتجري دائما محاولات للإصلاح بينهن وبين أسرهن، بعد انتهاء محكوميتهن ورفض أهاليهن تسلمهن. مبينا أن الوزارة نجحت في إقناع عدد من الأسر في هذا الشأن.

ذهبن ولم يعدن

طبقا للمعلومات فإن الفتيات الأربع هربن من حديقة في الحمراء شمال العاصمة بعد أن توقفت الحافلة المقلة لهن في الموقع في حدود الساعة الثامنة والنصف مساء. طلبن من المشرفة الاجتماعية المصاحبة لهن مبلغا بسيطا من المال بهدف شراء احتياجات ومستلزمات وذهبن ولم يعدن !. وزاد المصدر لـ «عكاظ» أن المشرفة أبلغت المسؤولين في الدار عن الواقعة، وتم تقديم بلاغ في شرطة الحمراء. وعلمت «عكاظ»، أنه يجري حاليا التنسيق بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والأجهزة المختصة للكشف عن ملابسات الهروب. وتأتي الحادثة بعد أقل من عام عند هروب أربع فتيات من دار الضيافة في محافظة جدة في اكتوبر **2015**، بعد أن قمن بكسر باب الطوارئ والهروب منتصف الليل، إلا أنه تم القبض عليهن.

نزيلات لا سجينات

وأكد المصدر أن الفتيات المتواجدات في دار الضيافة غالبا ما يأتين بعد رفض أهاليهن استقبالهن، وقال إن حقوق الإنسان في المملكة ترفض بقاء الفتيات داخل الدار دون خروجهن، فالدار مكان للضيافة وليست سجنا، وبالتالي تقوم الوزارة بتنظيم خروجهن بضوابط معينة، كحضور بعض المناسبات أو الأعياد أو الذهاب للمستشفى. مبينا أن الوزارة لا تتعامل مع النزيلات كسجينات. وزارت »عكاظ» أمس، دار الضيافة الاجتماعية في الرياض، وحاولت التواصل مع المسؤولين في الدار، إلا أنه تعذر ذلك، وقالت مسؤولة في الدار، تحتفظ »عكاظ» باسمها، إنها لا تستطيع التحدث إعلاميا عن وضع الفتيات في الدار، لأنها غير مخولة بذلك. ويقع مركز الضيافة الاجتماعية في حي اليرموك شرق مدينة الرياض، وهو بناية مكونة من طابقين وملاصقة تماما لمبنى وحدة الحماية الاجتماعية، ومحاط بسور أبيض من الحديد المثقب. وتنقسم دار الرعاية الاجتماعية للفتيات إلى قسمين، مركز الاستقبال، والضيافة الاجتماعية، ويختص الأول باستقبال الفتيات المعرضات للانحراف وغالبا ما يتم تحويلهن عن طريق)شرطة الأحداث - وزارة التعليم - ولي الأمر - الحدث نفسه - ضيافة الأحداث(، وتقوم الدار باتخاذ اللازم وبحث الحالة لحين عرضهن على هيئة رعاية الأحداث لاتخاذ القرار المناسب بشأنهن. وتختص الضيافة الاجتماعية، بإيواء الفتيات المعرضات للانحراف، والمنحرفات فعلا، بعد دراسة حالتها بمراكز الاستقبال ووضع خطة الرعاية المناسبة لكل منهن وذلك بناء على قرار هيئة رعاية الأحداث بإيداعهن بدار الضيافة الاجتماعية للفتيات، كما تنظم الدار بين فترة وأخرى نشاطات ترويحية للفتيات، وتتضمن الرحلات الخارجية والجولات الحرة والأنشطة الداخلية.

»العدل" لـ "الأحوال الشخصية":لا يمنع "القاصر" من السفر إلا بدعوى قضائية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160713/Con20160713847891.htm

حسين هزازي (جدة(

رفضت وزارة العدل إجراء بلاغات الإذن بالسفر للمحضونين هاتفياً ووجهت باعتماد الإجراءات النظامية بما فيها التعاملات الإلكترونية، وأوضحت في تعميم وجهته لمحكمة الأحوال الشخصية: «أن الإذن بالسفر بالمحضون إلى الخارج حق لولي أمره، فلا يسوغ مصادرة حق في هذا الاستئذان إلا بحكم يصدر بعد مرافعة تجري وفقاً للمقتضى الشرعي والنظامي، وتعامل دعوى طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة الدعاوى المستعجلة، ويكون نظر الدعوى المستعجلة وفقاً لنظام المرافعات الشرعية والحكم فيها مشمول بالنفاذ المعجل، وأن تبليغ الخصوم الصحيح المنتج لآثاره هو ما كان وفقاً للمواد السابقة من نظام المرافعات الشرعية ولوائحه، وليس منه التبليغ الهاتفي من النظام قيدت جواز تدوين بيانات التبليغات إلكترونياً، ليكون لها حكم المحررات المكتوبة، بموافقته لنظام التعاملات الإلكترونية، والتبليغ بالاتصال الهاتفي، لا يتوافق معه لعدم توافر الصفات والشروط والضمانات المنصوص عليها في النظام ولائحته.«

عضو "شورى" يطالب بإغلاق المحال الساعة السابعة!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16585286

الرياض - سعاد الشمراني
طالب عضو الشورى الدكتور فهد جمعة بإغلاق المحال الساعة السابعة مساءً بدلاً من 9:00، على أن تفتح الساعة الثامنة والنصف صباحاً، والعمل 40 ساعة أسبوعياً بإجازة مدتها يومان.
وقال: «مرة أخرى تواجه المنشآت الصغيرة تحدّياً كبيراً بتأقلمها مع القرارات الحكومية، التي يصدر بعضها فجأة وتكون له تأثيرات سلبية على الهامش الربحي لتلك المنشآت، وأن عدم استقرار بيئة العمل نتيجة طرح كثير من السياسات، مثل تلك التي تنظم سوق العمل على المدى القريب والمتوسط، ما يربك خطط الأعمال ويتسبب في خسارتها أو خروجها من السوق.»
ويضيف: «علينا أن ندرك أننا بلد نامٍ وغني، تعمل منشآته على استخدام عناصر الإنتاج الأساسية (رأس المال، والعمال، والأرض، والتنظيم، والتقنية) لتحقيق أفضل كفاءة وفعالية نحو تقليص التكاليف وجني الأرباح، كما أن الوطن يعاني من ضيق فرص العمل المناسبة لرغبات أفراده، ولا خلاف لدينا في تقليص ساعات العمل، ولكن من دون ذكر إجازة يومين، فذلك لا يؤدي إلى رفع كلفة العامل الأجنبي، الذي يعتبر ميزة نسبية لمعظم المنشآت في سوق لا تتوافر فيه العمالة بالنظام الجزئي كما في دول العالم.»
وأكد جمعة أن هذا القرار يحتاج أولاً إلى تمهيد الطريق بتنظيم أوقات العمل بشكل متكامل، ليخدم الموظف والتاجر والمستهلك، وألا يكون نظاماً متقطعاً يضر أكثر ممّا ينفع، لذا يجب تحديد ساعات العمل في قطاع التجزئة، لتكون من الثامنة والنصف صباحاً حتى السابعة مساءً، يتخللها وقت الصلاة ووقت الغداء، وأن يكون يوما الجمعة والسبت إجازة رسمية، ثانياً أن يتم العمل بالساعة فقط بدلاً من الراتب الشهري، ليمكن إيجاد منافسة بين العاملين لتحديد إنتاجية أجر العامل في الساعة.
وأوضح عضو الشورى أن تطبيق العمل الجزئي أربع ساعات في اليوم يعطي العامل مرونة ووقتاً إضافياً بأجر أعلى، لتحسين دخله ودعم المنشآت.

في مؤتمر دولي بمصر

«كفيف» تستعرض خبرة المملكة في دمج وتمكين ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518538

الرياض - نوال الجبر
شاركت جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض "كفيف"، في فعاليات المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية التربية بجامعة بنها في جمهورية مصر العربية، بالتعاون مع مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل، والذي يقام هذا العام تحت عنوان "دمج وتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة فى التعليم والمجتمع.. التحديات والممارسات."

وقد مثل الجمعية في هذا المشاركة كل من عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة الجمعية د. ناصر الموسى كضيف شرف، ونائب الرئيس أنور النصار والممثل المالي للمجلس د. عبداللطيف محمس وعضوة مجلس الإدارة د. ندى الرميح.
وقدم د. ناصر الموسى ورقة عمل تحدث فيها عن "المجلس العربي لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة"، نشأته وأهدافه والجهود التي يبذلها لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي، ومبادرة المجلس لرسم السياسة العامة بمجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة بالعالم العربي، وقدم أنور النصار ورقة بعنوان "واقع استخدام المكفوفين للتقنية والتكنولوجيا المساعدة في العالم العربي" استعرض خلالها عددا من النماذج التي يستخدمها ذوو الإعاقة البصرية لمساعدتهم على التنقل بأمان في البيئة المحيطة بهم، وأهمية توفير هذه التقنيات لجميع المكفوفين. كما تحدث د. عبداللطيف محمس عن تجربة جمعية "كفيف" وجهودها في الشراكة المجتمعية، من خلال تفعيل وجودها في المجتمع والمشاركات المستمرة في المحافل والمناسبات لإيصال رسالتها لكافة الفئات، بما يعزز وجودها، ودمج وتمكين المعاقين بصريا في مجتمعهم. وقدمت الدكتورة ندى الرميح ورقة بعنوان "جودة الحياة للأفراد ذوي الإعاقة.. المدخل إلى التمكين والاندماج."
وفي هذا الصدد أوضح مدير عام جمعية كفيف محمد الشويمان أن هذه المشاركة جاءت لما تملكه الجمعية من خبرات في مجال تمكين ودمج المكفوفين خصوصا وذوي الإعاقة عموما، وتحقيقا لرؤية الجمعية في كونها "منظمة تنموية محليا، وبيت خبرة إقليميا وعالميا لذوي الإعاقة البصرية وأسرهم والمهتمين بشؤونهم."

محاكم المملكة تستقبل 776 جريمة إلكترونية العام الجاري

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518693

الرياض - مبارك العكاش
بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى محاكم المملكة والمتعلقة بالجرائم الإلكترونية خلال العام الجاري نحو 776 قضية.
وكان إجمالي القضايا في جميع أنحاء المملكة خلال عام 1435هـ نحو 164 قضية، فيما بلغت العام الماضي 573 قضية.
وتصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة مناطق المملكة الثلاثة عشر، من حيث استقبال محاكم المنطقة لهذا النوع من القضايا، إذ بلغ إجمالي القضايا في منطقة مكة المكرمة 207 قضايا متعلقة بجرائم إلكترونية.
الجرائم المعلوماتية بالمملكة خلال الأعوام 1435 - 1437 هـ
وحلت منطقة مكة المكرمة هذا العام الصدارة بعد أن كانت المنطقة الشرقية على رأس القائمة خلال العاميين الماضيين 1435هـ و1436هـ.
ولم تستقبل محاكم منطقة نجران أي قضية متعلقة بالجرائم الإلكترونية خلال السنتين الماضيتين إلا أنها شهدت خلال العام الجاري 15 قضية، فيما استقبلت محاكم منطقة تبوك، للمرة الأولى خلال العام الماضي أربع قضايا جرائم إلكترونية.
يذكر أن إجمالي الجرائم الإلكترونية خلال عام 1435هـ بلغ 164 قضية، وفي عام 1436 هـ بلغت 573 قضية.

اللواء الزهراني: الحوادث الأسرية لا تشتمل على تصنيف دقيق في الجرائم الجنائية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.al-madina.com/node/687694

أكد الخبير الأمني اللواء متقاعد خضر بن عائض الزهراني أن هذه النوعية من الحوادث التي تقع داخل نطاق الأسرة تعتبر غير مألوفة من المنظور الأمني، خاصة أنها لا تشتمل على تصنيف دقيق في الجرائم الجنائية.

وقال في اتصال مع « المدينة»:»تعتبر هذه الجرائم دخيلة على المجتمع السعودي، خاصة أنه مجتمع إسلامي ويسيره الترابط في العلاقة بين أفراد الأسرة وفق ما جاء في القرآن و السنة.«

وأضاف:»لم نعتد في مجتمعنا بأن تُرتكب جرائم جنائية تصل إلى القتل و اعتبرها من وجهة نظري مرتبطة بأكثر من جنائية وتصل إلى أمور عقائدية ولكن بالفعل هناك اعتداءات جنائية أخرى مختلفة لا ترتقى لهذا المستوى من الجرائم و التي تعود لضعف الوازع الديني و الخلقي و تأثيرات التواصل الاجتماعي و التأثير الإعلامي على مستوى العالم بالإضافة إلى دور الوالدين في مراقبة الألعاب الالكترونية التي قد تحفز العنف لدى بعض الأبناء و تتسبب في التأثير في سلوكياتهم. »

وتابع : « لا تقتصر معالجة المشكلات على وضع الحلول الأمنية فقط بل يجب أن توضع منظومة مترابطة من الحلول الاجتماعية إلى جانب طرح الحلول العلمية فيما يتعلق بالتعليم و الثقافة العامة و معالجة مكامن الخلل بشكل عام و يأتي من ضمنها الحلول الأمنية و التي تتضمن العقوبات المنصوصة في القرآن والسنة»

و أرجع اللواء الزهراني الأسباب التي قادت إلى ارتكاب مثل هذه النوعية من الجرائم إلى ضعف مستوى تربية الأبناء وفق اللوائح الشرعية إلى جانب ضعف الترابط بين الأسرة المتمثلة في احترام و تقدير الوالدين و الأخوة وهو ما أوجد الإهمال و الفراغ لدى بعض الأسر الذي تلقفه المنظمات الإجرامية والإرهابية.

ومضى بقوله : « لابد من أن يمثل الوالدين القدوة الحسنة في الاستقامة على الحدود الشرعية و الخلقية و احترام الأخرين و عدم التعدي على حرمات الأخرين ومن ثم تعزيز مستوى تعليم النشئ و غرس القيم و المفاهيم الصحيحة و المبادئ و المثل الإسلامية و الاجتماعية كما يترتب أيضاً على ذلك قيام المجتمع و أئمة المساجد و الجامعات و الإعلام بالأدوار و المهام المناطة بهم لتوجيه المجتمع على المنهجية الصحيحة بطريقة إيجابية وفعالة« .

منعت "السخرية" من المعلمين وتصويرهم وامتهان الكتب واعتناق الأفكار الهدامة

«التعليم" تدرج "الإيمو" و"التشبه بالنساء" في المخالفات السلوكية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160714/Con20160714848012.htm

محمد سعود (الرياض)

أدرجت وزارة التعليم تصوير المعلمين والرسم المسيء لهم ونشره على الشبكة العنكبوتية من المخالفات السلوكية للطلاب، كما منعت تسجيل أصواتهم، واعتبرت الإيمو والتشبه بالنساء من المخالفات السلوكية.

واعتمدت وزارة التعليم أمس قواعد السلوك والمواظبة لطلاب وطالبات المرحلتين المتوسطة والثانوية، التي يبدأ تطبيقها العام القادم. وأوضحت في دليلها التنظيمي أن مخالفات الطلاب تجاه الهيئة التعليمية والإدارية تتضمن التلفظ غير اللائق والاستهانة بمعلمي وإداريي المدرسة، أو من في حكمهم بتصرفات غير لائقة مثل الرمي بالطباشير، والرش بمشروبات غازية، وتقليد تصرفات المعلم على سبيل السخرية، والتوقيع عن أحد مسؤولي المدرسة على المكاتبات المتبادلة بين المدرسة وولي الأمر، والإشارة بحركات مخلة بالأدب تجاه منسوبي المدرسة.

ومن المخالفات لطلاب المتوسطة والثانوية عدم التقيد باللباس الرسمي أو الظهور بهيئة مخالفة للنظام المدرسي، والعبث أثناء الاصطفاف الصباحي أو ضعف المشاركة فيه، وتعطيل سير الحصص الدراسية، والغش في أداء الواجبات أو الاختبارات غير الفصلية، وإثارة الفوضى داخل الفصل والمدرسة ووسائل النقل المدرسي، وامتهان الكتب الدراسية، والتهاون في أداء الصلاة داخل المدرسة أو العبث خلالها.

وذكرت أن الإشارة بحركات مخلة بالأدب تجاه الزملاء، والاشتراك في مضاربة أو مهاجمة الزملاء وتهديدهم والتلفظ عليهم بألفاظ غير لائقة، تعتبر من المخالفات السلوكية وكذلك إحضار المواد أو الألعاب الخطرة إلى المدرسة حتى دون استخدامها، وحيازة المواد الإعلامية الممنوعة وإحضار مجسمات تعد ممنوعة أخلاقيا، إضافة إلى حيازة السجائر، وأجهزة الاتصال الشخصية. مشيرة إلى أن المخالفات السلوكية تضمنت الإصرار على ترك أداء الصلاة مع الطلاب والمعلمين من دون عذر شرعي، وتعمد إصابة أحد الطلاب عن طريق الضرب باليد أو استخدام أدوات غير حادة تحدث إصابة، والهروب من المدرسة، وشبهة تزوير الوثائق أو تقليد الأختام الرسمية.

وشددت على أن المخالفات السلوكية للطلاب شملت إحضار شخص آخر لتأدية الاختبار نيابة عن الطلاب أو تأدية الاختبار عن الآخرين، وتعمد إتلاف أو تخريب شيء من تجهيزات المدرسة ومبانيها، وتهديد الطالب بالأسلحة النارية أو ما في حكمها، والاستهزاء بشيء من شعائر الإسلام، واعتناق الأفكار أو المعتقدات الهدامة أو ممارسة طقوس دينية محرمة، والجرائم المعلوماتية.

الرياض تتصدّر القضايا الحقوقيّة في المحاكم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=270319&CategoryID=5

الدمام: سمية السماعيل 2016-07-14 1:17 AM

سجلت مناطق المملكة خلال العام الماضي 1436 العديد من القضايا المنظورة أمام المحاكم، وذلك بحسب تقرير عدلي إحصائي ، إذ بين أن الارتفاع طال منطقة الرياض من جانب حالات القضايا الحقوقية بنحو 26 % من القضايا المسجّلة في المملكة، فيما حلّت منطقة مكة المكرمة المرتبة الثانية بنحو 25.3 %، أما المنطقة الشرقية فقد كانت بنسبة 11.7 %، بينما جاءت منطقة الباحة بأقل نسبة، إذ بلغت 1.%

مكة الأعلى جنائيا

تصدرت منطقة مكة المكرمة في القضايا الجنائية والإنهائية عن باقي المناطق، إذ استحوذت في الجانب الأول ما نسبته 25.1 % أما الجانب الثاني بنسبة 25.5 %، بينما كانت منطقة الرياض في المرتبة الثانية، إذ بلغت نسبة القضايا الجنائية فيها 19.3 % ونسبة القضايا الإنهائية فيها 22.5 %، وسجلت الشرقية نفسها في المرتبة الثالثة، إذ بلغت نسبتها في القضايا الجنائية 18.7 % أما القضايا الإنهائية 11.2 %، بينما كانت منطقة الباحة الأقل في نسب القضايا الجنائية والانهائية حيث سجلت في الأولى 1.5 % وفي الثانية 1.1.%

نوعية القضايا

أوضحت المحامية المستشارة القانونية بيان زهران، أن المقصود بمفهوم القضايا الحقوقية، هي تلك القضايا المرتبطة بدعاوى حقوقية، إذ يكون محل الحق بها إما حق مالي عيني أو شخصي، أو حق غير مالي مثل أغلب قضايا الأحوال الشخصية، أو حق مختلط مثل تلك الحقوق المرتبطة بحقوق المؤلف والملكية فكرية أو نحوها.

وأضافت أن القضايا الجنائية، هي القضايا التي ارتكب فيها الجاني فعل مجرم بموجب الشرع والنظام، وتتمثّل في قضايا الاختلاس، والنصب والسرقة، وقضايا الجرائم المعلوماتية، وقضايا ارتكاب المعاصي الاخرى المعاقب عليها، مشيرة إلى أنه غالبا ما تشمل القضايا الجنائية على عقوبات بالحق عام كحق لله أو للدولة أو للمجتمع كجزاء على ارتكاب هذه الأفعال المجرمة، وحق خاص كحقوق للعباد سواء المجني عليه أو المتضررين من تلك الجرائم.

وبينت أن القضايا الإنهائية، هي التي تقدم من طرف واحد وهو المنهي، بحيث يستخرج فيها الصك القضائي بعد توافر البيانات والاشتراطات اللازمة شرعاً ونظاماً.

أسباب الصدارة

فيما يتعلق بأسباب تصدر منطقة الرياض ومكة المكرمة النسبة الأعلى، أكدت زهران، أن الإجابة تحتاج إلى دراسة في كل مدينة فعلى سبيل المثال زيادة العدد السكاني ونسبة الأعمال والنشاطات والتعاملات التجارية تزيد من نسبة القضايا الحقوقية في بعض المدن، وزيادة عدد العمالة والوافدين في مدن أخرى يزيد من نسبة القضايا المتعلقة بهم، وزيادة نسبة الفقر والبطالة تزيد من نسبة ارتكاب الجرائم الجنائية.

الرياض
www.Alriyadh.com

الخدمات الصحيـة 2030.. الرعايـة الأولية ما لها وما عليها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1517864

مطلق بن سعود المطيري

تعددت لدينا أسباب الإرهاب، وأصبحت من كثرتها عبئا كبيرا على التفكير الذي يجتهد في فحص المسببات: البطالة سبب، المدرسة سبب، الأسرة سبب، الصراعات السياسية في المنطقة سبب، الترفيه سبب، تحفيظ القرآن سبب، الإسلام سبب، ولم يبق لنا إلا أن نقول إن وجودنا في هذه الدنيا السبب، والمشكلة في الأساس ان بعضنا لا يريد ان يتعامل مع الإرهاب كجريمة، وقد يكون الدافع حسن نية لدى البعض في تفسير أسباب جريمة الإرهاب، لارتباط الإرهاب في جانب منه في الدين، ومن هنا ظهرت اجتهادات تطالب بالتعامل مع الإرهابي كطفل ساذج مغرر به، لتنفي وصف الجريمة عنه، او بهدف تحصين بعض الأسماء الدينية المشهورة من التورط بهذه الجريمة، فطالب العلم الشرعي لدينا يتم التعامل معه بصورة مقدسه تضعه فوق الأخطاء وفوق الشبهات، وهذا المدخل الحقيقي للشيطان والجرم والجريمة، فتنزيه الأشخاص ثقافة أصيلة في مجتمعنا، خذ مثلاً الإرهابي ابن شويل الذي اعدم عدلا وشرعا، مازال هناك من يترحم عليه ويعتبره طالب علم مجتهدا أخطأ وله أجر الاجتهاد!!

كل الأسباب التي ندعي انها تقف وراء صناعة الجريمة الإرهابية، لم نضف لها سبب ضعف الانتماء للوطن وغياب الوطنية، بل هناك من القائمين على الدرس الشرعي لدينا من يعتبر الوطنية مفهوماً وثنياً إلحادياً، ورفعها فوق كل مستويات الانتماء فعل كفري يخرج من الملة، وكل من يطالب بتقديم الوطن على ما سواه يعتبر منافقا وعلمانيا أو شيخا مداهنا للسلطة، ضربنا كل قيمة محترمة ومنصفة للوطن، وجعلناه مصدرا للكسب والتربح، لا أرضاً للانتماء، حتى في متعنا وترفيهنا، نسقطه من حساباتنا، وأصبح مكاناً كئيباً للعمل، نترقب كل فرصة سانحة لمغادرته، وهذا الأمر يتساوى فيه الإرهابي وغير الإرهابي.

انظر اليوم الى انتماءاتنا المسيطرة على قناعاتنا ووجداننا تجدها قبلية ومناطقية ومذهبية، وقليل جدا منها الوطنية، الحرب على ثقافة الوطنية حرب ليست جديدة، ابتدأت منذ أحداث الحرم في الثمانينيات والحرب الأفغانية، فقد ترسخت في المدارس والمساجد والشوارع والمنازل، ان لا قيمة حقيقية لوطننا إلا عندما يشتعل ناراً في قضايا الأمة الإسلامية، وهذه الأمة ليست أمة المسلمين بل أمة التيارات الإرهابية التي تحرق الأوطان لكي تعيش.

قتل الأم على يد أبناء مجرمين حدث سبقه قتل الوطن في الضمير والوجدان، فإن كان هناك مطالبة حقيقية، فهي مطالبة تريد القصاص من كل من سعى لقتل الوطن في ضمير النشء سواء في دروسه أو أفعاله، فهؤلاء الأشرار إن لم نعدمهم أعدموا الوطن.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تكلفة حل أزمة الإسكان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/07/11/article_1069313.html

عبدالحميد العمري

يرى البعض أن أهم حلول أزمة الإسكان المحلية هو زيادة حجم وقنوات التمويل العقاري، أي ضخ مزيد من القروض العقارية في حسابات الباحثين عن تملك مساكنهم، ويبرر هذا الفريق توجهه هنا بكثير من المبررات، لعل من أهمها أن التمويل العقاري لدينا متدن جدا، وإن نسبته التي لا تتجاوز 7.7 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2015)؛ تعد من أدنى النسب عالميا، وعليه دون النظر إلى بقية أسباب أزمة الإسكان كتضخم الأسعار السوقية للأراضي والعقارات، الناتج بنسبة كبيرة جدا عن سيطرة الاحتكار والمضاربة على الأراضي، أي نتيجة سيطرة شبه كاملة لتشوهات هيكلية لا علاقة لها بالعوامل الاقتصادية والمالية، كان قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء المحتكرة لأعوام طويلة دون تطوير؛ إحدى أدوات معالجتها، يؤكد ذلك الفريق المنادي بزيادة التمويل العقاري دون النظر لتلك الأسباب، على أن هذا أهم وأول الحلول من وجهة نظرهم، وبالطبع يرونه أيضا أول أسباب تفاقم أزمة الإسكان الراهنة .

بالاعتماد على البيانات الرسمية المتوافرة حول أزمة الإسكان، يوجد في الوقت الراهن نحو 1.5 مليون طالب سكن، يقدر أن يقفز هذا الرقم إلى الضعف خلال أقل من عقد قادم، وتخطط وزارة الإسكان بدورها بالمشاركة مع القطاع الخاص لضخ 1.5 مليون وحدة سكنية جديدة خلال الأعوام الثمانية القادمة (يخطط أن تشكل الشقق السكنية النسبة الأكبر منها)، وهو العدد الذي يضاف إلى الوحدات السكنية الشاغرة في المرحلة الراهنة البالغ نحو 1.5 مليون وحدة سكنية، إذا اقتصر العدد على الملائم منها للسكن، يمكن أن يصبح إجمالي الوحدات السكنية الشاغرة الآن والجديدة قبل نهاية عقد قادم نحو 2.6 مليون وحدة سكنية جديدة .

الآن، لنمضي قدما مع رأي الفريق المنادي بزيادة ضخ القروض العقارية، التي لا تمانع أبدا أن ترتفع الأسعار السوقية للأراضي والعقارات؛ كونها في الأصل غير متضخمة على حد زعمها، بل إنها حسب رأيهم تعتبر الأرخص عالميا وإقليميا! ولنمض مع هذا الفريق وفق احتمالين، الأول بافتراض ثبات الأسعار السوقية الراهنة، والاحتمال الثاني بافتراض نمو الأسعار السوقية بمتوسط 10 في المائة سنويا .

رغم أن الاحتمال الأول من المستحيل أن يتحقق، ذلك أن الأسعار السوقية ستنفجر ارتفاعا للأعلى؛ في حال تم فتح نوافذ التمويل العقاري على مصارعها دون قيد أو شرط، ومع افتراض استدامة التشوهات الراهنة في السوق العقارية المحلية، إلا أننا سنستقرأ هذا الاحتمال للتعرف على حقيقته، للتأكد من جدوى رأي المطالبين بزيادة التمويل العقاري. يقتضي هذا الاحتمال أن تبدأ المصارف ومؤسسات التمويل المحلية بالضخ سنويا نحو 173 مليار ريال كقروض عقارية (70 في المائة من إجمالي القيمة السوقية للعقارات)، أي يقدر أن يصل مجموع تلك القروض العقارية على كاهل أفراد المجتمع خلال عقد قادم إلى أكثر من 3.3 تريليون ريال (بافتراض فائدة سنوية 3.0 في المائة لمدة 15 عام فقط !(علما أنه وفقا لهذا الاحتمال المستبعد تحققه، يتوقع أن يصل إجمالي القيمة السوقية لكامل الوحدات السكنية (2.6 مليون وحدة سكنية) إلى أكثر من 3.2 تريليون ريال! سآتي بعد قليل على هل يمكن تحقق هذا أم لا؟

الآن آتي للاحتمال الثاني؛ هنا يقتضي الأمر لامتصاص عروض بيع العقارات تدريجيا خلال عشرة أعوام قادمة، مع افتراض نمو الأسعار السوقية بمتوسط 10 في المائة سنويا، أن يرتفع ضخ القروض العقارية للأفراد الباحثين عن تملك مساكنهم بدءا من السنة الثانية إلى 207 مليارات ريال سنويا، إلى أن يصل في السنة العاشرة لأعلى من 345 مليار ريال سنويا، ليصل إجمالي القروض العقارية على كاهل أفراد المجتمع بنهاية العقد القادم لنحو خمسة تريليونات ريال)بافتراض فائدة سنوية 3.0 في المائة لمدة 15 عاما)! وبلوغ إجمالي القيمة السوقية لكامل الوحدات السكنية (2.6 مليون وحدة سكنية) نحو 6.5 تريليون ريال !

هذه هي النتيجة الختامية المتحفظة جدا لرأي المطالبين بضخ التمويل العقاري، والتغاضي تماما عن تضخم أسعار الأراضي والعقارات بصورته الراهنة، فهل يمكن تحققه على أرض الواقع؟ وإن تحقق رغم استحالة تحققه لعدم قدرة

المصارف ومؤسسات التمويل على توفير هذه القروض العقارية الهائلة من جهة، واستحالة اقتراض الأفراد لهذا القدر الهائل من القروض قياسا على مستويات أجورهم وحجم القروض السابقة عليهم، إضافة إلى حجم الالتزامات المالية الأخرى عليهم، أقول رغم كل ذلك كيف ستكون الأوضاع الاقتصادية والمعيشية انعكاسا لهذا السيناريو المرعب؟ وإن لم يتحقق كما هو محتمل قياسا على الظروف الراهنة اقتصاديا وماليا؛ فأي شكل من أشكال أزمة الإسكان سنواجه في مستقبل العشر سنوات القادمة؟

إنها أسئلة محورية يجب الإجابة عنها اليوم قبل أن تطل بحقائقها على أرض الواقع في الغد القريب، رغم وعورة ورهبة مسالكها التي تصل إلى درجة مرعبة إن هي مضت على ما تم ذكره أعلاه أو حتى أدنى منه بأي نسبة كانت، وأول من يجب عليه الإجابة عنها هو وزارة الإسكان قبل غيرها! لا تنتظر أبدا إجابة من المنادين بزيادة القروض العقارية، ففي هذه الخانة الضيقة والحرجة جدا؛ لن تسمع لهم ركزا! ولا تنتظر حتى إجابة من الأطراف الجاثمة خلف هذا التضخم الرهيب في أسعار الأراضي والعقارات، فكل ما يعنيها هنا أن تبيع بضاعتها بالأسعار التي تريدها، عدا ذلك لا يعنيها الأمر من قريب أو بعيد .

ليس هذا المقال لأجل تسجيل أي رفض للتمويل العقاري كأحد الحلول اللازمة، بل إنه إحدى الأدوات التي لا غنى عنها في هذا المقام، لكن وفق ضوابط وآليات متكاملة لا متناحرة ومتضادة، وأن يأتي بالمستوى المعقول والمقبول الذي لا ضرر معه ولا ضرار، ولا يخلف وراءه كوارث لا طاقة لنا بها جميعا، بدءا من أفراد المجتمع الذين يسعون في الأرض بحثا عن تأمين مسكن ميسر لأسرهم بأسعار تتوافق مع دخلهم وقدرتهم، وانتهاء بمقدرات الاقتصاد الوطني من قطاع تمويلي وغيره من الأجهزة ذات العلاقة .

انظر إلى كفتي المعادلة هنا واكتشف؛ من هذه الأطراف التي يراد أن تقبض ثمنا قد يصل إلى 6.5 تريليون ريال كتكلفة لحل أزمة الإسكان من جهة، ومن جهة أخرى من سيتورط بدفعها وفق أكثر الطرق وعورة من أفراد المجتمع ومؤسسات تمويلية .

هل يستحق الأمر كل هذا العناء؟ وهل يوجد خيارات أخرى؟ والإجابة بكل اختصار؛ (لا) على الإطلاق بالنسبة للسؤال الأول، و(نعم) بالنسبة للسؤال الثاني، وهو ما سيكون حوله الحديث بالتفصيل في المقال القادم بمشيئة الله تعالى. والله ولي التوفيق.

حلول المخالفات "الترحيل" بلا عودة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518150

راشد محمد الفوزان

من يذهب للبطحاء «وسط الرياض» بأي وقت غدا وبعد غد سيجد الشوارع وقد سدت من الباعة المخالفين بالشوارع بطول وعرض شارع البطحاء والمرقب والغرابي، وأكرر بالشارع ولك أن تتخيل حجم المخالفين، وسد الشوارع والمخلفات وحدث ولا حرج مشهد آخر كل يوم نقرأ «القبض» على مخالفين بمطاعم بسبب سوء النظافة أيا كانت، القبض على مزورين لمنتجات، القبض على متستر بمحلات تجارية، القبض على مخالفي الإقامة، عشرات القضايا يمكن ضبطها يوميا من المخالفين ببلادنا، ويقومون بعمل غير قانوني ومخالفات يومية وبلا حدود، كل يوم نقرأ ذلك بصحفنا، ومع حملات وزارة العمل تتزايد معها المخالفات، والسؤال هنا هو عن تكرار المخالفات كشوارع البطحاء أو المخالفات من العمالة وهذا ينطبق بالطبع على مدن المملكة سواء في جدة أو مكة أو الدمام أو غيرها، ولا يستثنى شيء من المدن بل هو نموذج متكرر موجود، وأصبح هؤلاء مستنزفين لاقتصاد بلادنا، ونكرر أنهم غير نظاميين حتى لو كان لديهم إقامة نظامية، فهو لم يأت ليفتح محلا بالشارع أو يمارس التجارة أو غيرها وهذا واضح.

ما هي الحلول هنا؟ برأيي الحلول سهلة ولكن تحتاج إلى تطبيق قانون صارم بحذافيره ووفرة الأعداد الكافية للتطبيق أولها الكفيل من أتى بهذا العامل المخالف ولماذا تركه بدون ضابط ورابط له بالشوارع يمارس ما يمارس من مخالفات ومخاطر على البلاد، ثانيا يلزم الكفيل والعامل بعد أخذ البصمات والتأكد من كل شيء من حقوق وغيرها «بإبعاده» من البلاد كليا خروج بدون عودة، ثالثا التشهير بمن يترك العمالة سائبة بالشوارع يكتسبون أعمالهم من الشارع بمخالفات وتتوسع المخالفات بلا حدود، حين يطبق هذا بصرامة ووضوح وبكوادر مؤهلة وتنسيق بين وزارة الداخلية والعمل والأمانات ستتنظف المدن والشوارع من المخالفين وسيكون هناك ردع حقيقي لكل من يفكر ولو لمرة بأن يستقدم عمالة ويتركهم بالشوارع، أليس لهؤلاء العمالة كفلاء ومستقدم لهم؟ لماذا لا يحاسب هو أولا؟ هذا يبين أنهم يستقدمون عمالة لا يحتاجونها ويضرون المحتاج للعمالة وأغرقوا البلاد بهذا النوع من العمالة السلبية المضرة، وهذا يجب أن يوقف جذريا بعقوبات صارمة ولكي تتخلص البلاد من هذا الطوفان الذي يستنزف البلاد بكل شيء وليس اقتصاديا فقط.

أي فكر يحمل هؤلاء وأي تربة أنبتتهم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=31190

هادي اليامي

ستنتصر بلادنا حتما على الإرهاب، وسيأتي يوم قريب نحتفل فيه باستئصال هذه الآفة، والانتصارات الكبيرة التي نحققها بصورة شبه يومية، هي مؤشرات إلى قرب زوال الشر

رغم وقوع عدد من الأحداث الإرهابية في المملكة، خلال الفترة الماضية، إلا أن حادثتين وقعتا مؤخرا استأثرتا باهتمام المتابعين، لغرابتهما، ولأنهما مثلتا واقعا دخيلا على بلادنا، تمثلتا في الاعتداء الآثم الذي حاول من خلاله أحد الإرهابيين استهداف مسجد رسول الله ﷺ، عشية يوم عيد الفطر، فيما تمثل الحادث الآخر في الاعتداء الذي قام به توأم من المراهقين في العشر الأواخر من رمضان، ضد أفراد أسرتهما، وإقدامهما على قتل والدتهما وهما يكبران ويهللان!

ومع أن الأحداث الإرهابية ليست جديدة على المملكة، ويرجع تاريخها إلى عام 1996، مع تفجير الخبر الآثم، إلا أن جرائم الإرهابيين التالية سارت على نسق واحد، هو محاولة شن حرب على الدولة أو على رجال الأمن، إلا أن الحرمين الشريفين اللذين تمتاز المملكة عن سائر دول العالم باحتضانهما وصيانتهما، ظلا على الدوام مصدر فخر لجميع المواطنين في هذه البلاد، وموضع قداسة، كونهما أكبر معلمين إسلاميين على وجه الأرض، وتهفو إليهما أفئدة مليار ونصف المليار مسلم، موزعين على سائر أنحاء المعمورة. وتعهد الله سبحانه وتعالى بحمايتهما، وأنزل في ذلك آيات كثيرة مثل قوله "أو لم نمكن لهم حرما آمنا يجبى إليه ثمرات كل شيء"، وقوله "أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم"، وإن كان البعض يرى أن الآيات السابقة مقصود بها المسجد الحرام فقط، فإن كثيرا من العلماء أكدوا شمول الحرم النبوي الشريف بقداسة مماثلة. كيف لا وهو الذي يضم قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه الكريمين؟

وبلغ من الفخر بخدمتهما أن ملوك هذه البلاد تنازلوا بكل فخر عن ألقاب الجلالة واختاروا لأنفسهم مسمى "خادم الحرمين الشريفين"، إيمانا منهم بأن هذا شرف لا يدانيه شرف، ورفعة دونها هامات السحب ومراتب الضياء.

أما الحادثة الأخرى التي شهدتها الرياض، وراحت ضحيتها أم مسنة، وهبت عمرها لتربية أبنائها ومراعاة أسرتها، فقد أثارت بدورها استغراب الكثيرين، كوننا مجتمعا عائليا، تعارف أفراده على تقديس الحياة الأسرية، ويشب أبناؤه وهم يوقرون كبارهم ويحترمون صغارهم. فمن منا لم تهف نفسه لمساعدة أمه وتقديم العون لوالده؟

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هو: ما دامت هذه مفاهيمنا وإيمانياتنا وعاداتنا وتقاليدنا فكيف تجاوزها هؤلاء؟ وما الذي غيبها عنهم؟ هل هم من نفس هذه البلاد أم أنهم هبطوا من كوكب آخر؟ والإجابة واضحة لا تحتاج إلى كبير عناء، وهي أن هذه العقول الفارغة من أدنى مراتب العلم، والقلوب الخاوية من حب الله والخوف منه تعرضت لغسيل مركز، مارسه آخرون يتدثرون بالعلم وهم منه خواء، ويدعون التقوى، وهم يفتقرون إليها، ويتمسحون بالإسلام وهو منهم براء .هؤلاء هم المسؤولون حقا عما وصل إليه هؤلاء الأحداث، واستئصال داء الإرهاب وإراحة البلاد والعباد يستلزم بالضرورة

تقديم هذه الذئاب البشرية، إلى محاكمات عادلة وعاجلة، ينالون فيها جزاءهم على ما اقترفته أيديهم الآثمة، بحق أنفسهم ومواطنيهم وبلادهم.
وتحضرني في هذه المناسبة الكلمات الواضحة التي قالها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، عندما قال إن المملكة ستضرب بيد من حديد كل من يستهدف عقول الشباب، وستجتث الإرهاب، طال الزمن أم قصر. وهي كلمات تمثل نبراسا لما ينبغي عمله، والمصلحة العليا تقتضي إنزالها إلى أرض الواقع دون تأخير، ودون مراعاة لأي اعتبارات، فالبلاد تواجه تحديات عديدة، ويقضي أبناؤها الميامين أيام العيد على الثغور، يفترشون الأرض ويمسكون بالزناد، دفاعا عن بلادهم، وأداء لواجب نبيل، طوبى لمن يقدم على أدائه، وبعد كل هذا يأتي أشباه دعاة وأدعياء ورع، ينتزعون الآيات والأحاديث من سياقها، ويلوون أعناق القواعد الفقهية، وينزلونها زورا وتزييفا على أحداث مغايرة، وظروف مختلفة، يدعون بكل بساطة لقتل من يتولون حمايتنا، وإراقة دماء من تولوا حفظ دمائنا.
أمثال هؤلاء لا ينبغي التعاطف معهم، أو التعامل معهم باللين أو الرفق، فهم شياطين يمشون بيننا، وفتنة تريد ببلادنا السوء، لا بد من اجتثاثهم قبل التفكير في معاقبة المنفذين، لأن الأخيرين ليسوا سوى مخالب استخدمها أرباب الشر، لبلوغ غاياتهم الدنيئة.
ستنتصر بلادنا حتما على الإرهاب، وسيأتي يوم قريب نحتفل فيه باستئصال هذه الآفة التي أقضت مضاجعنا، وشغلت بالنا، والانتصارات الكبيرة التي نحققها بصورة شبه يومية، والضربات الاستباقية الموفقة التي يوجهها جنودنا البواسل، بتوجيه ومتابعة من قيادتنا الرشيدة هي مقدمات لهذا الانتصار الكبير، ومؤشرات إلى قرب زوال الشر، فالتحديات التي واجهت قيام الدولة في مراحلها الأولى أكبر مما نعانيه اليوم، لكن حكمة الشيوخ وطموح الشباب والإيمان بقضية هذا الوطن، كانت زادا ومرشدا لأسلافنا، وستكون بإذن الله نبراسا لنا ولأجيالنا القادمة.

الرياض
www.Alriyadh.com

بطالتنا اختيارية وإجبارية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518358

راشد محمد الفوزان

عاد الحديث عن تحديد ساعات العمل، ووزارة العمل تعمل ورش عمل أو دراسات حول ذلك، وهذا الموضوع له من الزمن ما يكفي لو كان هناك تجربة لمدة سنة لكي يمر عليها كل مراحل وتغيرات السنة، شتاء وصيف، دراسة وامتحانات وعطل، رمضان وأعياد وغيرها، حتى يمكن الحكم على التجربة، لماذا هي قرارات نافذة بدون مرحلة تجربة؟ فهي خيارات صعبة لظروفنا الاجتماعية وحياتنا وطقسنا، رأيي الشخصي ذكرته مرارا وهو يجب تحديد ساعات العمل وفق صيغة لا تتجاوز 9 مساء أو 10 مساء على أكثر تقدير، حين ننظر للقطاع الخاص وقطاع التجزئة تحديدا، أنه بحاجة إلى مليون وظيفة واعتقد الرقم الحقيقي هو 2 مليون وظيفة لأن ما يحدث اليوم هو عمل متواصل «للمقيم الأجنبي» فلديه الاستعداد للعمل 10أو 12 ساعة أو أكثر فهو ليس كالمواطن الذي لديه حياة اجتماعية وأسرة ومنزل، وقد يكون لديه مسؤوليات أكبر أشمل، أما المقيم ماذا لديه؟ !وهو من أتى غالبا بدون أي رأس مال، ويمارس العمل التجاري «بتستر» وللأسف المتستر هو مواطن وليس غيره. حين أقول مليوني وظيفة بالقطاع الخاص لأن العمل أساسا يقوم على 8 ساعات فحين يكون هناك «شفتين» للعمل أو مقارب لهذا سيكون أنت بحاجة إلى موظفين، فكل محل تجاري يحتاج مثلا 4 موظفين سيضطر إلى تشغيل 8 موظفين لأنه شفتي عمل وليس بشفت واحد بنظام اليوم يعمل 10 أو 12 ساعة، هذا يحتاج إلى تنظيم وإعادة نظر كليا لسوق العمل، وأولها تحديد ساعات العمل، وإن فشل، إذا علينا توطين بنظام الشفتين لكل مواطن 8 ساعات، وهذا ما يزيد تكلفة على التاجر، فهل الأسعار ستظل كما هي ؟ لا بالطبع.
هذا بجانب الرجل، ماذا عن جانب المرأة وقطاع التجزئة؟! ودورها بالقطاع الخاص أو قطاع التجزئة؟؟ معاناة فهي لا تجد وسيلة نقل، ولا حماية كافية بمكان العمل، ولا ثقافة قبول أحيانا، ولا رواتب مجدية فهي تصرف على السائق

برواتبها وخلافه، وسوق العمل ضخم هنا للعمل، فلماذا لا يوسع عمل المرأة بقطاع التجزئة، وهي الأكثر بطالة بنسب تفوق 30% وليس كالشباب المليء بالفرص لديه وهو يختار بطالته لأن فرص العمل متوفرة وكبيرة، لكنه يختار، وهذا عكس المرأة التي لا خيارات واسعة لديها، وهذا ما يجعلنا في حالة تعطيل قوى عاملة نحن بحاجة لها، وهذا ضروري جدا، قبول العمل للمرأة في قطاع التجزئة وأهميته، قطاع التجزئة يحتاج بنية تحتية كاملة لكي تقوم.. سنكمل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الإسكان .. حلول في الميدان ومشكلات في الإجراءات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/07/13/article_1069975.html

كلمة الاقتصادية

منذ بدأت مشكلة الإسكان في الظهور ونحن نبحث عن حل صحيح لها، كان الحديث دائما عن عدم وجود مؤسسة مستقلة تهتم بهذا الشأن فتم إنشاء هيئة الإسكان ثم تحولت إلى وزارة، واستمر الحديث عن الإجراءات الإدارية كأساس لحل هذه المشكلة، فتم ضم صندوق التنمية العقارية للوزارة، ثم تم إلحاق جميع الأراضي المملوكة للأمانات والبلديات المخصصة لمنح الأراضي لوزارة الإسكان، وتم تخصيص مليارات من الريالات للمشاريع، ومع ذلك لم يزل الموضوع يقبع تحت مشكلة الإجراءات الإدارية. فقد أكدت وزارة الإسكان أن منتج أرض وقرض في الرياض قد تأخر تنفيذ صرف القروض لأكثر من 2200 مواطن تم منحهم أراضي في الرياض منذ العام الماضي، بسبب الإجراءات الإدارية. ومن الصعب فهم كيف أن منح الأرض لم يواجه مشكلة إدارية بينما منح القرض واجه هذه المشكلة رغم أن المشروع يضع نفسه تحت عنوان أرض وقرض والواو هنا للمعية أي أن الأرض معها قرض فوري .

الإجراءات الإدارية هي مشكلة الوزارة منذ نشأتها، وبينما تسابق الوزارة الزمن في الإعلان عن المشاريع إلا أن تنفيذها يواجه عقبات كثيرة جميعها إدارية كما يبدو من تصريحات الوزارة، فالأراضي موجودة بحكم نقل ملكيتها من الأمانات للوزارة والأموال متوافرة بحكم المليارات التي خصصت للوزارة أو بحجم السيولة المتوافرة للبنوك للقرض المعجل أو غيره من التسهيلات التي يمكن للوزارة استخدامها. ففي تصريح لـ"الاقتصادية" قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الإسكان، إن الوزارة تقوم حاليا بإعداد آلية لصرف قروض برنامج أرض وقرض، ومن ضمنها أخذ الموافقات الرسمية من الجهات المختصة وتحديدا (مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، و"سمة"، ..إلخ) لأغراض فتح حسابات للممنوحين أراضي، وعند انتهاء هذه الآلية سيتم التواصل مع المواطنين لصرف هذه القروض .هنا نعود من جديد لمسألة الإجراءات، فالوزارة منذ إعلان مشاريعها وهي تستقبل طلبات دعم السكن وكما تصرح الوزارة بأن هذه الإجراءات تشمل مرحلة الطلب والتسجيل وذلك عن طريق بوابة الدعم السكني "إسكان"، يليها مرحلة الاستحقاق والأولوية بعد اكتمال تقديم الطلب وتلقيه، حيث تبدأ مرحلة التحقق من صحة البيانات المدرجة في الطلب عن طريق تدقيقها بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ثم يتم إبلاغ المستحقين للدعم السكني بناء على آخر البيانات الموجودة لدى وزارة الإسكان. فكيف يتم تخصيص أرض لشخص ممنوع من فتح حساب في مؤسسة النقد، أو لم يقم بذلك من قبل، وما علاقة "سمة" وهل كان شرط منح الأرض عدم وجود تعثر سابق مع أي بنك؟ وهنا سنعود إلى المربع الأول، وهو تداخل الاختصاص، وأن قرارات وزارة الإسكان ليست نهائية، بل هناك من يستطيع منع أي مواطن من أخذ القرض والسكن .

الوزارة ـ كما يتضح من تصريحاتها ـ تعمل في الميدان بطريقة صحيحة وسريعة لكنها تعمل في الإجراءات الإدارية بطريقة غير متوازية، بل متأخرة نوعا ما، فكما صرحت الوزارة في مشروع الأرض والقرض بأن المشروع المراد تسليمه للمستحقين في الرياض، بلغ 2242 قطعة أرض تم الانتهاء من توفير بنية تحتية ملائمة لإقامة المشاريع السكنية عليها، من صرف صحي ومشاريع كهرباء ومياه، وأصبح المشروع جاهزا لبناء أول وحدة سكنية، إلا أن تأخر صرف القروض منع المستفيدين من بدء البناء. وتأخر القرض هذا كما فهمنا ليس بسبب عدم توافر المخصصات فالدولة رعاها الله وفرت المبلغ، بل هي مشكلة فحص أوراق من قبل جهات أخرى.

هل ندرك مكانة المعلم؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/16586794

لولوة علي الدهيم

وقفة قصيرة مع النفس، نتصور من خلالها دور المعلم في المجتمع، يجعلنا ندرك ضخامة الدور الذي يقوم به وعظم المسؤولية التي تقع على كاهله، وإن كان هناك اتفاق بين أهل الاختصاص على أن المعلم هو مفتاح نجاح العملية التعليمية، وأنه يقوم بدور معرفي وتربوي.

وفي النظر إلى دوره من زاوية أنه صاحب رسالة وليس مهنة، وأن الرسالة التي يقوم بإيصالها إلى الطلاب تسهم في تشكيل شخصيات وتفكير الطلاب ورسم مستقبلهم، نجد أنها مسؤولية كبيرة تتطلب توفر الأمانة والإخلاص، والقدرات التربوية إلى جانب المهارات المهنية المتعلقة بإيصال المعلومات، وتحفيز عقول الطلاب على التفكير لصناعة مخرجات له تتمثل بمتعلم واع مفكر مبدع يخدم نفسه وأسرته ووطنه.

إن الرسالة الكبرى للمعلمين في التعليم والتربية تتطلب جهداً كبيراً في تنمية معلوماتهم واكتساب مهارات متنوعة ليتمكنوا عن طريقها من التأثير على من يعلمونهم، وإيجاد التفاعل الإيجابي بين الطلاب ومعلميهم.

أعلمت أشرف أو أجلّ من الذي يبني وينشئ أنفسا وعقولاً ويقول رسول الله صلى الله علية وسلم: «إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النمل في جحرها وحتى الحوت في جوف البحر ليصلون على معلم الناس الخير.»

ويمر بذهني وأنا أكتب هذه الأسطر ما ينشر بشكل سريع عن أخطاء بسيطة لبعض المعلمين التي من الممكن حلها من دون تشهير، تقديراً لمكانة المعلم، وإن مكانته الاجتماعية يجب أن تُبرز وتُدعم.

إن تقدير مكانة المعلم هو جزء من مشروع تطوير التعليم، والمعلم هو محور التطوير، ولن تكتمل حلقات التطوير إلا بوجود معلم مؤهل علمياً وتربوياً ويعمل في بيئة تربوية نفسية مناسبة في محيط اجتماعي يقدر مسؤولياته، ويعلي مكانته ويبرز دوره ويمنحه حقوقه.

توحيد خطاب المسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/07/14/article_1070319.html

آسيا آل الشيخ

كنت أود ألا أعود للكتابة عن المسؤولية الاجتماعية خلال شهر من آخر مقال تطرقت فيه عنه. ولكن ما وصلني من شركة استشارية أجنبية تقوم بعمل استبيان عن دور وتوجه القطاع غير الربحي (ويسمى القطاع "الثالث" أو مؤسسات المجتمع المدني) في إيجاد حلول للتحديات التنموية وقياس أثرها، كان هو مدعاة التكرار .

أتساءل لماذا أصبحت قضية المسؤولية الاجتماعية مشكلة عويصة في بلدي؟ ما أسباب تراجعنا وتخلفنا عن تحقيق إنجازات من خلالها؟ ولماذا لا تزال الساحة بلا قائد كفؤ؟ والأهم وأدهى هو عدم وجود تعريف واحد متفق عليه. من

المسؤول أو المستفيد من أن تبقى المسؤولية الاجتماعية محدودة في نطاق خدمة المجتمع في حيز تزيد التكلفة فيه على المنفعة .
كل هذا لم يكن سبب قلقي عندما سمعت بالدراسة المقبلة عن المسؤولية الاجتماعية في السعودية بل كان تركيزها على قياس الأثر الاجتماعي والبيئي لتلك البرامج هو السبب. وعلى الرغم من أن قياس الأثر مطلب لكل القائمين على تلك البرامج والداعمين لها، إلا أنه يجب أن يتم في إطاره الصحيح أي ضمن أولويات وطنية داعمة لبرنامج التحول الوطني، محفزة للشراكات المحورية للتنمية التي نرجوها ومعززا دور القطاع الخاص الذي هو المعني بدعم تلك البرامج. وهذا لن يتم في مرحلة تغيير جذري يتسم بالضبابية والتوقعات الكبيرة من القطاع الخاص .
على الرغم من المبالغ الهائلة التي أهدرت باسم المسؤولية الاجتماعية في تدريب الملايين من الشباب تبقى البطالة في ازدياد مطرد حتى أن قليلا من الشركات الداعمة لتلك البرامج يوظف مخرجات برامجه! لطالما رأينا برامج تحدد الهدف وتصيبه ولكن هي القلة. والسبب ليس الجهل أو نقص في المهارات بقدر ما هو عدم وضوح الرؤية وغياب تحديد الأولويات وعدم وجود مرجعية .
الأسباب ما زالت قائمة ولكن لو أردنا اختزالها في شيء فهو أن هناك مرتكزات ومبادئ أساسية تم الاتفاق عليها، رغم أن هذا التوجه ما زال يتبلور .ولكن مما لا شك فيه هو أن ما يطبق من مبادرات تحت مسمى "المسؤولية الاجتماعية" يجب أن يعدل إلى "خدمة مجتمع" وهذا قبل أن نبدأ بالقياس .
وخدمة المجتمع غاية نبيلة ولو حتى على نطاق الشركات. ولكن تنفيذها بفعالية يتطلب رؤية، معرفة وتخصصا، مهارات، إدارة وإرادة، ومتابعة مستمرة وتفرغا إضافة إلى توافر الميزانية. ولكن عدم توافر مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة "والذي هو بمنزلة الشريك المنفذ" لدينا حتى قريبا، نقل دور هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص الذي كان عليه أن يخرج بمبادرات ولكن كان عليه أن يقوم بتنفيذها، أيضا! وهذا قبل أن يتم القياس .
وإذا اتفقنا على أن "خدمة المجتمع" هو ما نعنيه، ولعب دورا فعالا في الإسهام في حلول للتحديات التنموية هو ما ننشده، واتفقنا كذلك على أهمية مواءمة تلك البرامج لتحديد هدف اجتماعي أو بيئي كشرط، وتحديد معاير قياس ومتابعة كل ذلك يكون نقطة الانطلاق ووجودها مؤشر لمرتكزات المبادرات الناجحة. وهو ما نود نشره لتفعيل دور القطاع الخاص في "التنمية" ومن خلال الشراكات مع القطاع الثالث. تلك قد تكون المرتكزات التي نتخذها نقطة البداية في تقييم تلك البرامج. وهذا قبل أن نبدأ القياس!

في اختتام اجتماعهم ببكين.. و"الحقباني" ترأس الوفد السعودي

وزراء العمل بدول الـ 20 يؤكدون التزامهم بالقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل ومساعدة العاطلين

المصدر: جريدة سبق الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
https://sabq.org

وكالة الأنباء السعودية (واس) - الرياض

اختتمت اليوم اجتماعات وزراء العمل والتوظيف بدول مجموعة العشرين المنعقدة في بكين خلال الفترة 12-13 يوليو 2016م، بمشاركة وفد المملكة برئاسة وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور مفرج بن سعد الحقباني، مؤكدة على أهمية وجود البيئة والسياسات الداعمة للابتكار والنمو الشامل، والالتزام باتخاذ إجراءات لتعزيز العمل اللائق، وتوليد فرص العمل الكافية، بحسب ما جاء في البيان الوزاري لختام الاجتماعات.

وناقش الوزراء خلال يومين تطورات الأسواق الاقتصادية والعمالية العالمية الأخيرة، وتوليد فرص العمل الكافية، وتحسين قابلية التوظيف وتشجيع العمل اللائق ودور نمو الدخل، ونظم الحماية الاجتماعية وظروف العمل في ذلك.

وأشار وزراء العمل والتوظيف إلى أن التدخلات السياسية في دول المجموعة أسهمت في تحسين ظروف أسواق العمل، مشددين على أهمية مواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على التحديات التي لا تزال تواجه دول المجموعة ومنها تراجع الاستثمارات وتباطؤ النمو والإنتاجية وانخفاض فرص العمل.

وأكدوا التزامهم بالعمل على القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والتشجيع المتواصل والشامل للاستدامة الاقتصادية، بحسب ما ورد في جدول أعمال 2030 لدول المجموعة.

وحول دعم النمو وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة، اتفق وزراء العمل على منح الأولوية لإيجاد فرص العمل اللائقة ومساعدة العاطلين على العودة السريعة لسوق العمل وزيادة المشاركة في القوى العاملة والحد من البطالة المقنعة، مع الأخذ بالاعتبار أن تكون السياسات الاقتصادية شاملة وداعمة لتعزيز فرص العمل وللحماية الاجتماعية ولتشجيع الابتكار وريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأشاروا إلى أهمية ربط برامج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل ومواكبة التطورات في وظائف سوق العمل الجديدة، وبناء الشراكات والاستثمار في مجال التدريب وتطوير مهارات القوى العاملة وتعزيز نوعية التدريب المهني والتقني.

ومن أجل ضمان العمل اللائق، أكد الوزراء التزامهم بضمان الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل واستمرار الحوار الاجتماعي، وتأييد سياسة الأجور المستدامة وتطوير نظم الحماية الاجتماعية والامتثال لمعايير حماية الأجور وساعات العمل وظروف العمل والسلامة والصحة المهنية.

وحول العمل المستقبلي والالتزامات التي ستعمل عليها دول المجموعة، أشار بيان وزراء العمل إلى التزامهم بمواصلة تطوير وتنفيذ خطط التوظيف ورصد التقدم فيها بطرق منهجية وشفافة، وتضييق الفجوة بين الجنسين في المشاركة وخفض نسبة البطالة بين الشباب، كما شددوا على ضرورة الاستعداد للتغيرات والتحولات المستقبلية في أسواق العمل بما في ذلك التحديات والفرص ونوعية الوظائف والمهارات اللازمة لها، والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي.

كاريكاتير

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/07/11/article_1069319.html

الرياض www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 شوال 1437هـ - 11 يوليو 2016م

http://www.alriyadh.com/1517907

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7252

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 7 شوال 1437هـ - 12 يوليو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/07/12/article_1069640.html

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/16569938

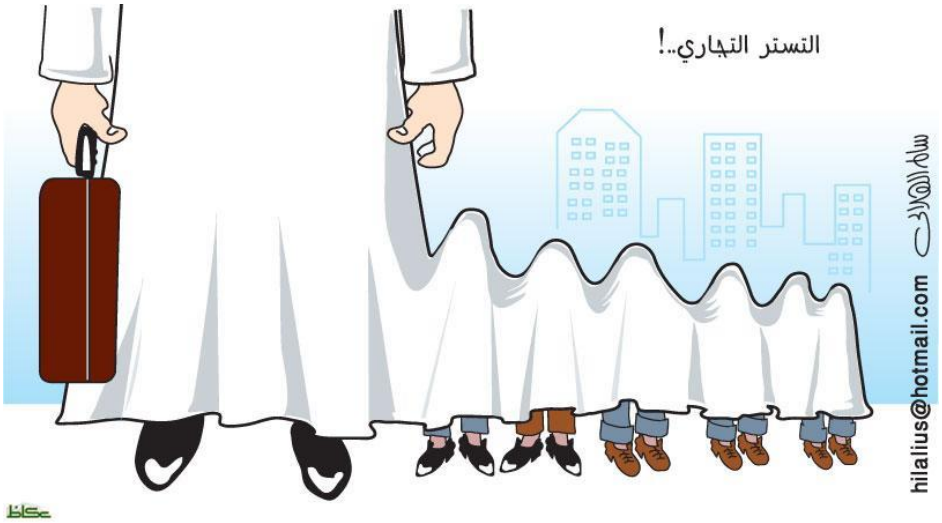

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160713/Cartoon201607136989.htm

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/16569938

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م

http://www.alriyadh.com/1518653